

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: علوم الأرض و الكون

تخصص : تسيير المدينة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

تحت عنوان:

السياسة الريفية و دورها في تخفيف الضغط الديمغرافي على المناطق الحضرية  
▪ دراسة حالة مدينة البيض ▪

إشراف الأستاذ:

د. عبد المالك تشريفت

إعداد الطالبة:

عميري نادية

السنة الجامعية: 2015/2016



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique

جامعة المسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية



« إني رأيت أنه لا يكذب أحدٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا  
لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان  
أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا أعظم العبر وهو دليل على  
استيلاء النقص على جملة البشر » الأصفهاني

بجماليات





# شكر و عرفان

قال تعالى: " وإن شكرتم لأزيدنكم "

أحمد الله وأشكره جزيل الشكر على توفيقه لي في انجاز هذا العمل المتواضع

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"  
بعد شكري البديهي للوالدين الحبيين الذين كانا سببا في كل نجاحاتي التي توجت بهذه المذكرة

أتوجه بالشكر الجزيل لأبي البيداغوجي الأستاذ القدير "الدكتور عبد المالك تشرift" الذي كان له الفضل العظيم بعد الله تعالى في إتمام هذا العمل و أشكر الأستاذة أهراو وفاء التي لم تبخل علي بنصائحها و توجيهاتها القيمة و أشكر الزميل إيت عثمان الذي ساعدني في عملي هذا و صديقتي أسماء دحمون التي كانت نعم الأخت و الرفيقة و الصديقة.

و أقدم الشكر الجزيل للمهندس عميري رمضان و للدكتور جلجلي عبد الهادي و كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد أشخاصا كانوا أو إدارات.

و شكرا لكل أساتذة و عمال و موظفي معهد تسيير التقنيات الحضرية.

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	كلمة شكر
2-1	مقدمة عامة
7-3	الفصل التمهيدي
3	الإشكالية
4	الفرضيات
4	أسباب اختيار الموضوع
5	أهداف الدراسة
5	أهمية الموضوع
6-5	المنهجية المتبعة
7-6	الأدوات المستعملة
15-8	الفصل الأول
	السند النظري
8	مقدمة
9	مفهوم المدينة
9	مفهوم الريف
9	مفهوم التنمية
9	مفهوم التنمية الحضرية
10	مفهوم التنمية الريفية
10	مفهوم الهجرة
10	مفهوم الهجرة الريفية
10	مفهوم الضغط الديموغرافي
11	مفهوم التوسع العمراني
11	أنواع التوسع العمراني
11	أسباب ودوافع التوسع
13	أنماط التوسع العمراني

## فهرس المحتويات

14	مقارنة بين الريف و الحضر	
15	خلاصة	
26-16	عوامل و مشاكل النمو الحضري في الجزائر	الفصل الثاني
16	مقدمة	
17	عوامل النمو الحضري في الجزائر	
21-17	الزيادة الطبيعية	
17	الهجرة الريفية-الحضرية	
25-22	مشكلات النمو الحضري في الجزائر	
26	خلاصة	
38-27	السياسة الحضرية في الجزائر	الفصل الثالث
27	مقدمة	
28	سياسة التخطيط و التهيئة الإقليمية الوطنية بعد الاستقلال	
28	المخطط الثلاثي(1967-1969)	
28	المخطط الرباعي الأول ( 1970-1973)	
29	المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)	
29	المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	
29	المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)	
29	أدوات التهيئة الحضرية في الجزائر و سياسة التخطيط الشامل	
31	مخطط التعمير الموجه	
32	المخطط العمراني المؤقت	
35	المناطق السكنية الحضرية الجديدة	
36	التحصيلات	
36	المناطق الصناعية و مناطق النشاطات	
38	خلاصة	

## فهرس المحتويات

48-39	السياسة الريفية في الجزائر	الفصل الرابع
39	مقدمة	
42-40	القرية الريفية في تنمية و تحديث الريف الجزائري 1972	
43	إجراءات التعديل الهيكلي (1990-2000)	
43	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2004-2000)	
44	المشاريع الجوارية و التحسيس على كل المستويات	
45	إجراءات الدعم	
46-45	مشروع المرأة الريفية	
47-46	البرنامج الوطني لمخطط التجديد الريفي (2008-2005)	
48	خلاصة	
68-49	التحليل العمراني لمدينة البيض	الفصل الخامس
49	مقدمة	
50	تمهيد	
51-50	تقديم الولاية	
57-52	مراحل النمو العمراني لمدينة البيض	
58	أشكال النسيج العمراني للمدينة	
62-59	أنماط المساكن	
62	المحاور المهيكلية	
62	النقل و المواصلات	
67-64	التجهيزات	
68	الخلاصة	
100-69	الدراسة السكانية	الفصل السادس
69	مقدمة	
73-70	الزيادة الطبيعية	
76-75	أمد الحياة	

## فهرس المحتويات

81-77	تطور عدد سكان مدينة البيض
84-81	التركيب السكاني
84	الكثافة السكانية
89-85	الهجرة
92-90	اتجاه الهجرة
94-92	الحالة الصحية للسكان
96-94	الحالة التعليمية
99-96	الأنشطة الاقتصادية
100	خلاصة
113-101	البحث الميداني
101	تمهيد
112-102	تحليل الاستثمارات
113	خلاصة تحليل الإستثمارات
116-115	الخاتمة العامة
119-117	الاقتراحات و التوصيات

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
41	نصيب قطاع السكن في الفترة 1967-1979	01
42	تطور برنامج السكن الحضري و البرنامج الريفي في الفترة 1990-2000	02
62	أنماط المساكن حسب تعداد 2008	03
63	النقل الحضري داخل المدينة	04
63	النقل ما بين البلديات	05
66	أهم التجهيزات بمدينة البيض	06
71	المواليد و الوفيات لتعدادات 1966م حتى 2010م	07
74	تطور سكان بلدية البيض 1966 الى 2008	08
77	تطور عدد سكان الحضر 1880م حتى 2008م	09
78	تطور عدد السكان في المدينة و التجمعات من 1987 / 2008	10
80	ظاهرة الانتقال الديموغرافي حسب العمر من 1977م إلى 2008م	11
82	التطور حسب فئات السن و النوع لسنة 1998	12
83	التطور حسب فئات السن و النوع لعام 2008	13
85	تطور حجم الأسر في البلدية حسب التعدادات 1987 ، 2008 ، 1998	14

## فهرس الجداول

87	توزيع السكان بين البادية و الحضرة من 1966 الى 2010 في البلدية	15
90	تزايد نسبة العمران في البلديات بعد سنة 1982	16
90	اتجاهات الهجرة لكل بلدية	17
95	الفئة القابلة للتمدرس و المتمدرسين من 6 إلى 15 سنة	18
95	نسبة الأمية حسب الجنس	19
97	الأراضي الفلاحية في ولاية البيض	20
99	تطور السكان النشطين حسب الجنس من 1977 الى 2008م	21

## فهرس الخرائط

الصفحة	العنوان	الرقم
50	توزيع مساحة ولاية البيض	01
51	موقع ولاية البيض من الوطن	02
91	التيارات الريفية المتدفقة نحو مدينة البيض	03

## فهرس المخططات

الصفحة	العنوان	الرقم
52	مراحل النمو التاريخي لمدينة البيض	01
53	مراحل النمو العمراني للمدينة 1853 / 1924	02
55	مراحل النمو العمراني للمدينة 1824 / 1994	03
57	مراحل النمو العمراني للمدينة 2002 إلى يومنا هذا	04
61	نمط السكنات	05
64	المحاور المهيكلة لمدينة البيض	06
67	تموضع التجهيزات داخل المدينة	07

## فهرس الصور

الصفحة	العنوان	الرقم
61	سكن فردي حديث	01
61	سكن فردي (فيلا)	02
61	سكن جماعي	03
61	سكن فردي قديم	04
97	الزراعة في ولاية البيض	05
97	الزراعة في ولاية البيض	06
97	الزراعة في ولاية البيض	07
98	الرعي في ولاية البيض	08
98	الرعي في ولاية البيض	09

## فهرس الأشكال

الرقم:	العنوان:	الصفحة:
01	تزايد المواليد و الوفيات في الفترة ما بين 1966 إلى 2008	72
02	تطور سكان بلدية البيض من 1966 إلى 2008 م	75
03	تطور سكان الحضر من سنة 1880 إلى 2008	78
04	السكان في البادية و الحاضرة 1966 إلى 2010	88
05	نسب الإعاقات في البلدية 2008	94

إن النمو السكاني في الجزائر الناتج عن الزيادة الطبيعية و النزوح الريفي شكلا ضغطا قويا و مستمرا على المدن، مما أدى الى استهلاك العقار بشكل كبير و ظهور الأحياء القصديرية و الغير لائقة التي شوهت العمران عبر مختلف ولايات الوطن خاصة في المدن الكبرى.

من خلال ذلك حاول العديد من مسيري المدن تسليط الضوء على المناطق الحضرية و التفكير في إيجاد حلول مناسبة بطريقة مدروسة للحد من الضغط و السيطرة التي تعاني منها، وذلك بتنظيم استهلاك المجال العمراني الذي يعتبر هو المحرك الديناميكي لتحولات المدينة و التنمية العمرانية المحلية.

و يمكن ملاحظة أن أغلبية البؤر العشوائية بالمدن العواصم هي في الحقيقة عبارة عن وحدات ريفية اندمجت في النسيج العمراني للمدينة مع مرور الزمن و هذا ما يعرقل مشاريع التخطيط الحضري، إضافة إلى أن البناء على الأراضي الزراعية دون الأخذ بعين الاعتبار للخطة العمرانية قد أضاف إلى المدينة مساحة جديدة لا تتحملها طاقة الخدمات الموجودة.

كل هذه التداخلات و الفوضى و عدم التحكم في المجال سببه راجع إلى إهمال المناطق الريفية و من أجل هذا أصبح تضيق الفجوة الريفية-الحضرية هو الهدف الرئيسي للاستراتيجيات التنموية في القرن الحادي و العشرين فالريف و المدينة عنصران متكاملان و كل تخطيط لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار معطيات الوجدتين بنظرة شاملة و متكاملة حتى توزع الأدوار وفق مستويات كل عنصر من عناصر التوسع العمراني.

## مقدمة عامة

و على هذا التسلسل تتدرج مدينة البيض التي شهدت توسعا عمرانيا كبيرا  
نتيجة للزيادة الطبيعية السريعة من جهة و الهجرة نحوها من القرى المجاورة بحثا عن  
الأمن و الوظائف و الخدمات التعليمية و الصحية و غيرها من جهة أخرى.

## 1. الإشكالية:

أنشأت مدينة "جيري فيل" على أسس حضرية ابتداء من النواة الاستعمارية إلا أنها في السنوات الأخيرة فقدت ملامح المدينة العصرية بسبب التزايد السكاني العشوائي المستمر الذي بدوره أدى الى توسع المدينة دون اتباع خطة واضحة ،فتغيرت صورة المدينة التي كانت عصرية إلى صورة فوضوية ،فظهر ما يسمى بـ"قوضى العمران" ،حيث سيطرت العقلية البدوية على نمط التصاميم،أثناء توطن سكان الأرياف واختيارهم لمواقع سكناهم وتصميمهم لها ، فحصلنا على مدينة تعكس تجمعا عمرانيا فوضويا جامعا لأخلاق قبائل ريفية يحاول تلبية متطلبات التفجر السكاني العشوائي الناتج عن الزيادة الطبيعية و الغير طبيعية دون خطة واضحة .

و للتعرف على هذه الظاهرة بصورة أوسع و للتعلم في الأسباب و الدوافع التي أدت إلى تجدها في مختلف المدن الجزائرية بصفة عامة و في مدينة البيض بصفة أدق يمكننا أن نطرح بعض التساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى ظهور مختلف المشاكل العمرانية كالتضخم السكاني،العشوائيات،أزمات المرور،أزمة السكن...

1. ما هي عوامل و انعكاسات التضخم السكاني في الوسط الحضري؟
2. كيف تساهم تنمية المناطق الريفية المهمشة في الحد من الهجرة نحو المدينة و القضاء على الاكتظاظ و التوسع العشوائي بداخلها؟

## 2. الفرضيات:

1. -يترتب عن الزيادة السكانية و النمو الديموغرافي العشوائي مشكلات عديدة(مشكل الاكتظاظ،مشكل السكن، نقص الشبكات،نقص الخدمات...) تؤثر سلبا على النمو العمراني و تؤدي الى ظهور الهوامش و الأهداب العمرانية مما يؤدي الى فقدان المدينة لطابعها الحضري على النحو التالي:
    - ✓ تعدد أنماط و أشكال المباني.
    - ✓ تغير مورفولوجية العمران في المدينة.
    - ✓ التوسع العمراني غير المخطط.
    - ✓ تحكم و انتشار ظاهرة البناء الفردي الفوضوي و التقليدي.
  2. -يعاني الوسط الحضري من التضخم السكاني الناتج عن الزيادة الطبيعية و الغير طبيعية(النزوح الريفي) .
  3. -توفير ظروف معيشية جيدة و مستقطبة في الأرياف قد يخلق توازنا بينها و بين المدن مما سيخفف الضغط في المناطق الحضرية.
- ### 3. أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ حداثة الموضوع و قلة الدراسات التي تناولته.
- ❖ التزايد الغير طبيعي و المبالغ لحجم السكان في المدن.
- ❖ تزايد الأحياء القصديرية التي يقطنها سكان البدو المهاجرين عموما و تقاوم مشكل التوسعات العشوائية التي شوهدت المنظر العام للمدينة.
- ❖ توضيح العلاقة المتكاملة بين المدينة و الريف.
- ❖ الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- ❖ معانات سكان الأرياف التي تدفعهم الى الهروب نحو المناطق الحضرية.
- ❖ اهمال الموارد الطبيعية و الثروات الحيوانية و النباتية.

#### 4. أهداف الدراسة:

##### ✓ الهدف الرئيسي:

التحكم نسبيا في النمو الديموغرافي في المدينة و تنظيم التوسع العمراني و منه القضاء على الاكتظاظ و حل أزمات السكن و المرور و غيرها من المشاكل التي تقف كعائق في وجه النهوض بالمدينة الجزائرية.

##### ✓ الأهداف الثانوية:

- ابراز العلاقة او التداخل الموجود بين ديناميكية السكان و الضغط الديموغرافي في المدن التي تتوفر على مؤهلات العيش المشجعة للاستقرار و عوامل الطرد و التهميش التي تتخلل المناطق الريفية، حيث سبب هذا النزوح الغير مراقب نموا حضريا عشوائيا طمس مقاييس الهيكل العمراني الحضري الذي لا بد أن تكون عليه المدينة.
- احياء المناطق الريفية و ارجاع الحياة الى القرية.
- خلق توازن بين الريف و الحضر.
- المحافظة على الموارد الطبيعية و الثروة الزراعية و الحيوانية التي لا تتضب.

#### 5. أهمية الموضوع:

لكل موضوع أهمية يحتلها داخل الحقل المعرفي، و ظاهرة تزايد حجم السكان و النمو الحضري من الدراسات الهامة التي لا بد لمسير المدينة من أخذها بعين الاعتبار و جعلها بداية لكل مشروع عمراني فقد يكون نمو المدن عائقا أمام تنميتها.

#### 4. المنهجية المتبعة:

المنهج هو الطريق الذي يختاره الباحث لدراسة موضوع ما و كذا من اجل الوصول إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة و على هذا الأساس تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهاج عام للبحث ، حيث يسمح للباحث

باستخدام التحليل و المقارنة و التقويم من أجل تشخيص الظاهرة كما هي موجودة في الواقع.

## 6. الأدوات المستعملة:

تتعدد أدوات البحث حسب ما يفرضه و يتطلبه موضوع البحث و ما ترمي إليه أهدافه، و نظرا لطبيعة موضوع الدراسة و حساسيته تم تنويع وسائل البحث للإلمام بجميع المعلومات التي تساعد على الإحاطة به و بلوغ الأهداف المرسومة كما هو موضح:

### أ) الملاحظة:

أول ما يلفت انتباه الباحث هو ملاحظة أو الإحساس بالمشكل لمدة معينة، و يمكن ملاحظة الاكتظاظ و المشاكل الحضرية المتشابكة التي يسببها النزوح الريفي عن كثر دون الحاجة إلى التدقيق.

### ب) المخططات:

تم الاعتماد على المخططات باعتبارها وسيلة تمكن من ترجمة و مقارنة الظاهرة خلال سنوات داخل المدينة.

### ج) الإحصائيات و الجداول:

تم الاعتماد على الأرقام المحصل عليها خلال الإحصائيات الوطنية و جداول تعداد السكان.

د) الصور الفوتوغرافية والخرائط: باعتبارها الوسيلة الأقرب لتشخيص الواقع.

### هـ) الاستمارة:

و هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل بمساعدة أفراد عينة يختارها الباحث عشوائيا حيث تسمح باستجوابهم و استخراج ما يفيد أغراض البحث و يوجهه إلى مسار صحيح للوصول إلى حلول.

## مقدمة:

إن أي دراسة لموضوع ما تتطلب جملة من المفاهيم التي تعمل على توضيح مسارات البحث العلمي و قيادة الباحث إلى نتائج معينة تدفعه بكل الأشكال إلى إثراء الحقل المعرفي بشكل عام.

تتخلل موضوع "السياسة الريفية و دورها في تخفيف الضغط الديمغرافي على المناطق الحضرية" عدة مفاهيم أساسية إلى جانب المفاهيم الفرعية و التي تتصل اتصالا مباشرا بالأخيرة ،لذلك يتعين عرض و تحليل مختلف هذه المفاهيم.

## 1. 1- مفاهيم عامة:

### 1. مفهوم المدينة:

المدينة هي ذلك التجمع البشري البالغ الكثافة و الذي يتميز بالتعقيد و التنظيم في آن واحد،وهي تضم مكونات مادية و أخرى لامادية متلاحمتين فيما بينهما،كما أنها تعتبر مركزا لتلبية المصالح و قضاء الحاجيات و الأغراض المتعددة و المتنوعة للسكان،و تختلف المدن باختلاف الأمم و الشعوب،و هي تتشأ و تنمو و تزدهر و قد تنحل و تندثر و قد تعود في شكل محيط جديد.<sup>1</sup>

### 2. مفهوم الريف:

هو عبارة عن رقعة جغرافية قليلة السكان و الكثافة بشكل نسبي،اقتصادها قائم على الزراعة كنشاط رئيسي،منعزلة نسبيا و سكانها متجانسون الى حد كبير.

### 3. مفهوم التنمية:

هي عملية شاملة تهدف تغير الظروف و الواقع الى ما هو أفضل،و تشمل هذه العملية استثمار و تطور الموارد و اقامة التنظيمات الضرورية و بلورة الأفكار و المفاهيم بهدف حياة أفضل في جانبيها المادي و المعنوي.

### 4. مفهوم التنمية الحضرية:

تعمل على ايجاد نوع من التوازن بين النواحي البشرية و متطلباتها كاحتياجات السكن و الشغل و المرافق الأخرى و برزت أهمية التنمية الحضرية نتيجة التحولات السريعة التي شهدتها مجتمعات العالم الثالث من خلال تأثر حواضره بنماذج عمرانية حدثت تحت ظروف و ضغط ديموغرافي.

<sup>1</sup>:د خلف الله بوجمعة،العمران و المدينة،دار الهدى-عين مليلة،سنة 2005،ص66.

## 5. مفهوم التنمية الريفية:

تشكل التنمية الريفية مسلسلا شموليا، مركبا ومستمرًا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

## 6. مفهوم الهجرة:

تعني انتقال الأفراد أو المجموعات من رقعة جغرافية معينة الى رقعة أخرى سواء كانت الهجرة تمدين، بمعنى انتقال من الريف الى المدينة أو هجرة مضادة من الحضر الى الريف تحمل معها في الحالتين أثارا اجتماعية، اقتصادية، ثقافية و سياسية الى المجتمع الجديد و تترك أثارا واضحة على المجتمع الذي هاجرت منه.

## 7. مفهوم الهجرة الريفية:

هي عبارة عن هجرة من الريف إلى المدينة بشكل دائم أو مؤقت، و توصف بأنها فردية أو أسرية، كما قد تكون اختيارية أو إجبارية، و بهدف الإقامة و العمل و الدراسة...

## 8. مفهوم الضغط الديموغرافي:

هو أن يفوق حجم السكان (الناتج عن الزيادة الطبيعية و الغير طبيعية) طاقة استيعاب المدينة و الخدمات الموجودة فيها أو هو فجوة بين العرض و الطلب يحدثها التزايد الهائل للسكان مؤديا الى اختلال توازن المدينة و الضغط في جميع المجالات.

## 9. مفهوم التوسع العمراني :<sup>2</sup>

- هو إلزامية التجمعات السكانية بحيث يكون بصفة منظمة، أو بصفة عشوائية و فوضوية وهذا التوسع ينشأ عنه وحدات سكنية جديدة، تعمل على تلبية الحاجيات والمتطلبات المتزايدة من طرف السكان، في جميع الميادين مع العمل على دمج (intégration) هذه الوحدات داخل النسيج الكلي للمدينة.
- التوسع العمراني هو انعكاس طبيعي لنمو وتزايد حاجيات المدينة لمساحات جديدة ، بغية تلبية هذه الاحتياجات على المدى القريب ، التوسط ، البعيد .
- أنواع التوسع العمراني :

### أ) التوسع الداخلي :

تتجسد في تكثيف البناءات داخل المدينة على حساب الأماكن الشاغرة وإعادة استغلالها .

### ب) التوسع الخارجي :

وهي عبارة عن امتداد على حواف المدن ، وتتميز هنا باستمرار النسيج العمراني للمدينة .

### • أسباب ودوافع التوسع :

تتوسع المدن بشكل دائم ومستمر وهذا لعدة أسباب ودوافع أهمها :

### ➤ العوامل السياسية :

وهذا بإصدار قرارات سياسية في إنجاز مدن بجميع مكوناتها من سكن، تجهيزات، طرق شبكات مختلفة ... وهذا بدوره يساعد على توسيع المدن وخلق أقطاب تنموية ويزداد الطلب على العقار ويتم تكثيف وملئ الأماكن الشاغرة في النسيج العمراني، مما يؤدي إلى توسع المدن ونموها.

<sup>2</sup>عقون سمير و زميله، تهيئة مخطط شغل الأراضي من منظور التنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس جامعة مسيلة جوان 2009، الصفحة 05

### ➤ العوامل الاقتصادية :

إن وجود بعض المنشآت الصناعية التجارية الإدارية يؤدي إلى توفر مناصب الشغل، وتمركز مستوى الخدمات في المدينة، هذا كله يؤدي إلى التوسع العمراني للمدينة.

### ➤ العوامل الاجتماعية :

إن التحسن الاجتماعي لبعض المدن جعلها كمركز جذب للسكان من بعض التجمعات الأخرى، فالنمو الديمغرافي يرتبط ارتباطا وثيقا بتوسع المدن ونموها فبتزايد النمو الديمغرافي يؤدي إلى استهلاك المجال بالإضافة إلى عامل الهجرة في هذه المدن نظرا لتحسن المستوى المعيشي بها.

### ➤ العوامل التكنولوجية :

تعتبر أحد الأسباب في نشأة المدن الجديدة ، فكثير من المدن التي ظهرت فجأة بظهور الصناعة، وزادت حدة التوسع مع زيادة التقدم التكنولوجية .

### ➤ العوامل الديموغرافية :

يرتبط النمو الديموغرافي ارتباطا وثيقا بتوسع المدينة ونموها، وترتبط أحجام السكنات والمرافق والخدمات بالأحجام السكنية التي تخدمها، وهذا يعني أن استهلاك المجال بصفة أكبر.

• أنماط التوسع العمراني :

يوجد نوعان من أنماط التوسع العمراني وهي :

(أ) التوسع العشوائي : ونميز نوعين هما :

✓ التوسع التراكمي :

هو أبسط توسع عمراني عرفته المدن ، يتم ملء المساحات و الفضاءات داخل المدن أو البناء عند مشارفها وأحيانا عند أقرب الأماكن من أسوار المدينة وذلك إذا كانت أسعار أرض البناء في الداخل مرتفعة ومن بين المدن التي شهدت هذا النمط من التوسع العمراني مدينة موسكو .

✓ التوسع المتعدد النوى :

هو نقيض التوسع التراكمي وهو في أبسط صورته ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة، وقد تتلاحم هذه النوى مشكلة مدينة واحدة .

(ب) التوسع المخطط :

تتدخل الدولة في توجيه النسيج العمراني وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق الضرورية للسكان "رغبة في توفير المسكن المناسب و التجهيزات في المكان المناسب." اتباعا للمخطط الموجودة في أدوات التهيئة و التعمير .

10. البناء الفوضوي :

هو نمط من أنماط البناءات الغير مخططة، و الذي يؤثر بصورة مباشرة في شكل النسيج العمراني الحضري، حيث تتوضع مساكنه بطريقة عشوائية مع ملاحظة التداخل في المساكن و تباين في حجم السكنات و ارتفاعها و ضيق المسالك....

## 1. 2- مقارنة بين الريف و الحضر:

رغم التباين و الاختلاف الموجود في تعريف المدينة و الريف الا أن هناك نقاط مشتركة بين الدراسات و الأبحاث التي تتناول هذه المواضيع يمكن من خلالها تحديد المعايير التي تميز بينهما.

المعيار الاحصائي: فعدد سكان الريف محدود و قليل نسبيا أما المدينة فتتميز بحجم سكانها الهائل و سريع التزايد.

المعيار الإداري: و يقوم هذا المعيار على أساس الوحدات الإدارية داخل الدولة فالقسيم الإداري هو الذي يحدد المناطق الريفية و المناطق الحضرية.

المعيار الضريبي: ان بعض دول العالم تعتمد على هذا المعيار كأساس للترقية بين الريف و الحضر فاذا كانت كانت الضرائب المفروضة خاصة بالإنتاج الزراعي و الأراضي الزراعية فقط صنفت هذه المنطقة على أنها ريفية، أما اذا كانت الضرائب خاصة بالعقارات أي تلك التي تقع على المباني و المنشآت الصناعية و التجارية صنفت المنطقة على أنها حضرية.

المعيار العمراني: تتميز المدينة عن الريف بالمباني الشاهقة و الشوارع العريضة و المرافق المختلفة و الواجهات المتناسقة و مواد بناء عصرية...

المعيار المهني: و أساس التصنيف هنا هو المهنة التي يمارسها غالبية سكان المنطقة، فالبدو يعتمدون على الزراعة أما الحضر فشغلهم هو الصناعة و العمران و التجارة و باقي المهن غير الصيد و الزراعة.

المعيار الاجتماعي: يميز هذا المعيار بين الريف و الحضر اتباعا لسلوكات و ايدولوجيات أفراد المجتمع و علاقاتهم و نمط معيشتهم...

### خلاصة:

يعتبر التوسع العمراني عملية حتمية لنمو أي مدينة حيث يكون له عدة أشكال، ولكن يجب أن يكون مدروسا ومخططا عن طريق توقعات للآفاق المستقبلية و لكن ما تعرفه المدن من نمو حضري فوضوي و مكثف بسبب الزيادة السكانية عامة و الهجرات الريفية المتتالية خاصة أدى الى انفجار ديموغرافي بها و عدم التحكم في توسعها و عجز في توفير مختلف متطلبات الحياة اليومية و عدم القدرة على مراقبتها و توجيهها توجيها صحيحا.

## مقدمة:

لقد حملت عملية التحضر السريع في الجزائر و غيرها من الدول النامية في طياتها الكثير من المشاكل في الوقت ذاته و ظهرت أزمات عديدة منها أزمة الإسكان و كذا تشبع المدينة و ضعف طاقتها الخدمائية.

كما عملت على نشر العديد من الأمراض الحضرية و الاجتماعية التي أدت الى تفشي البطالة و الفقر و تعرض البيئة الطبيعية للتدهور المستمر من خلال استهلاكها العشوائي للمجال و كذا تشويه المنظر الحضري .

و في هذا الفصل سيتم التطرق للعوامل الأساسية المؤثرة في نمو المدن الجزائرية كالزيادة السكانية التي يعتبرها بعض الباحثين هي السبب المباشر في مشكل التضخم الحضري و الانفجار الديموغرافي و هناك من يرجع ذلك الى التصنيع باعتباره الدافع الأساسي لهجرة العديد من الأفراد الى المدن الصناعية بحثا عن فرص العمل و مستوى معيشي أفضل،من جهة أخرى تناول هذا الفصل النتائج و المشاكل التي طرحتها كل هذه العوامل مجتمعة كظهور البناءات المتخلفة و الفوضوية التي تسبب فيها النمو العمراني السريع و الغير منتظم و عدم قدرة الدولة على التخطيط للمدينة لمواجهة تلك المشكلات.

## 11. عوامل النمو الحضري في الجزائر:

يخضع التباين في حجم السكان الحضري في المدن الجزائرية لعوامل متعددة منها ما هو تاريخي و منها ما هو مرتبط بالتغيرات التي تحدث في البناء الاقتصادي المتمثل في التحول من اقتصاد حضري غير منتج الى اقتصاد حديث يعتمد على الصناعة و قد كان لهذا التغيير أثارا ديمغرافية بارزة تمثلت في تصاعد حدة النزوح الريفي كما ازدادت القدرة الاقتصادية للمدن و هو ما أدى الى ارتفاع عدد سكانها. و فيما يلي هناك تفصيل في عوامل النمو الحضري في الجزائر:

### 1. الزيادة الطبيعية:

لقد عرف سكان الجزائر عامة نموا طبيعيا ملحوظا منذ مطلع القرن العشرين حيث أكدت احصائيات 2008 أن نسبة الولادات في الجزائر 17,11 للآلف و نسبة الوفيات 4,62 للآلف و متوسط عمر الفرد 74 سنة و ذلك راجع الى تحسن المستوى المعيشي و ما توصل اليه الطب الحديث.<sup>1</sup>

### 2. الهجرة الريفية-الحضرية :

ان البحث عن حياة أفضل و نزوح سكان الريف نحو المدن هو عامل أساسي في عملية النمو الحضري عموما، و في الجزائر تتعدد عوامل الهجرة الريفية على النحو التالي:

<sup>1</sup>:مليحي نجاه،مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة،حي قوايلية و رفايزي نموذجا،رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري،جامعة منتوري قسنطينة،2006،ص 66

## أولاً:العوامل التاريخية:

### (أ) تشريعات الادارة الفرنسية للارض:

من أجل تغيير البنية الفلاحية الجزائرية القائمة على الملكية الجماعية و بغية ادماج الشعب الجزائري في المجتمع الأوربي التجأت فرنسا الى اصدار مجموعة من القوانين حتى تضمن الحصول على أرض واسعة بفضل قرار مجلس الشيوخ لسنة 1831 و قانون نزع الأرض و مصادرتها سنة 1871 و قانون وارنر لسنة 1873 صادرت فرنسا 2700000 هكتار أرض صالحة للزراعة<sup>1</sup>.

و لقد دلت الاحصاءات أنه حتى سنة 1950 لم يكن في الريف الجزائري سوى 10% ممن يعملون بنظام الخماسة، و 12% من الرعاة أما العمال الذين يحصلون على أجور زراعية (دائمون و موسميون)فلا تتجاوز نسبتهم 12% سنة 1954 بالاضافة الى وجود الاف من الريفيين العاطلين و هكذا لم يكن في الريف الجزائري سوى 120 ألف عامل زراعي دائم<sup>2</sup> و قد أنتج هذا الوضع حركة واسعة للنزوح أخذت ثلاث مستويات :

- اتجاه السكان الى خارج البلاد (أوربا) بحثا عن العمل.
- نزوح السكان نحو المناطق الغنية في الجزائر و المتمثلة في مزارع الأوربيين في سهول متيجة عنابة و مستغانم.
- الهجرة الداخلية من الريف الى المدن بحثا عن العمل.

<sup>1</sup> قتالي عبد الغاني،عوامل و انعكاسات ظاهرة النمو الريفي في الجزائر،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي،جامعة باتنة،سنة 2010 ص 86.

<sup>2</sup> مليحي نجاة،مرجع سابق ص 80.

### ب) قيام الثورة سنة 1954 :

ازدادت منذ نوفمبر 1954 وتيرة النزوح نحو المدن خاصة عندما تصاعدت الثورة بالريف و على اثرها أحرق و دمر المستعمر الفرنسي 800 قرية و نتيجة هذا الوضع الحربي زاد اجمالي السكان الحضر الجزائريين.<sup>1</sup>

عشية الاستقلال وجد الشعب الجزائري نفسه بدون مساكن خصوصا في القرى و الأرياف التي دمرها المستعمر فما كان له الا أن يزحف نحو المدينة بحثا عن السكن و العمل و لكن لم يكن الحصول على العمل من الأمور السهلة و أيضا من الصعب ايجاد مأوى فرغم الذهاب الجماعي للفرنسيين بعد الاستقلال و بقاء قسط كبير من الحظائر السكنية شاغرة بقيت المدينة غير قادرة على استيعاب الأعداد الهائلة من النازحين فلجأ البدوي الجزائري الى بناء مأوى بأقل التكاليف بعدما أصبح الريف في نظره مصدر بؤس و شقاء فطغت البيوت القصديرية على المجال الحضري و شوهدت المنظر العام للمدينة الجزائرية.

### ثانيا :العوامل الاقتصادية:

-ان دخول المكينة في الريف و حرمان الفلاح من أرضه و عدم قدرة الأرض الصغيرة المساحة على تلبية حاجاته و انخفاض مستواه المعيشي دفعته أن ينزح نحو المدن و يبحث عن عمل لأنها باتت بالضرورة المكان الأخير و الأمل الوحيد لكسب

<sup>1</sup>:قتالي عبد الغاني،مرجع سابق،ص88

الرزق هذا النزوح الجماعي الناجم عن اختلال التوازن الاقتصادي بين الريف و المدينة أدى الى تحضر سريع للمدن الجزائرية.<sup>1</sup>

### -سياسة الخوصصة و التصنيع:

ان سياسة الخوصصة في مجال التنمية الاقتصادية العامة و تشجيع القطاع الوطني الخاص على الاستثمار في جميع المجالات الاقتصادية يمكن أن يشجع ظاهرة النزوح الريفي الى المدن، فظهر قوانين الاستثمار في القطاع الوطني الخاص أدى الى ظهور عدد كبير من الوحدات الصناعية الخاصة في المناطق الصناعية الواقعة بقرب المدن الكبرى و المتوسطة و التي هيأت من طرف الدولة لاستقبال مثل هذه المؤسسات الانتاجية و عادة ما تستقطب مثل هذه المؤسسات الجديدة الأيدي العاملة القادمة من الأرياف، ففي دراسة أجريت حول المناطق الصناعية بالسانية قرب مدينة وهران تبين أن حوالي 75 % من الأيدي العاملة المشتغلة في القطاع الصناعي الخاص أصلها الجغرافي من جهات ريفية أو شبه ريفية.<sup>2</sup>

و التصنيع حركة ديموغرافية أثرت بشكل واضح في توزيع السكان فتوفر فرص العمل في المناطق الحضرية جعل منها مناطق جذب ففي الفترة الممتدة من 1966 الى 1977 تضاعف عدد العمال في الصناعة حيث أنشأت 240 ألف منصب عمل جديد و في المقابل نزح الكثير من الفلاحين الى المدن حيث أن قطاع الفلاحة سنة 1966 كان يشغل 54% من مجموع العمال و أصبح سنة 1977 لا يشغل الا 26%.<sup>3</sup>

(<sup>1</sup>) عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران و السكن و الإسكان، مخبر الانسان و المدينة، طبعة 2007 ص 61  
(<sup>2</sup>) بشير التيجاني: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، الطبعة 2002. ص 64.

(<sup>3</sup>) عبد الحميد دليمي، السياسات الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة 2003 ص 244

### ثالثا:العامل الأمني:

لعبت الأحداث السياسية في الجزائر المستقلة دورا لا يستهان به في تحريك السكان و دفعهم الى النزوح نحو التجمعات الحضرية و هنا لا بد من الاشارة الى العشرية السوداء التي عاشها الشعب الجزائري عامة و الريفيون خاصة.

### رابعا:غياب المراقبة الادارية المشددة للعمران:

ان غياب المراقبة الادارية في مجال تسيير المدن و النسيج العمراني بصفة عامة أدى الى توسيع مجال البناءات العشوائية بحواف المدن و على حساب الأراضي العمومية حيث أصبحت هذه المستوطنات الفوضوية نقاط استقبال للنازحين من الأرياف و البوادي.<sup>1</sup>

اضافة الى العوامل السابقة الذكر هناك أسباب أخرى قد تشجع النزوح الريفي نحو المدن أهمها:

- ضعف الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي ,
- انعدام نسبي و في بعض المناطق كلي للخدمات و الشبكات الضرورية.
- الفقر و عدم توفر وسائل الزراعة المتطورة لدي الفلاحين.

(<sup>1</sup>) بشير التيجاني:البناءات الفوضوية بحي بوعمامة بوهران،مجلة وهران 2011 ص 24

## II. 2- مشكلات النمو الحضري في الجزائر:

### 1-التوسع العمراني السريع و الغير منظم:

تعد ظاهرة التوسع العمراني العشوائي و على حساب الأراضي الزراعية سمة مألوفة لأغلب المدن الجزائرية كما اكتسحت المنشآت العمرانية المتمثلة في انجاز السكنات و المناطق الصناعية أغلب المساحات و الأراضي الزراعية خاصة المتواجدة ضمن القطاع العام و أملاك الدولة<sup>1</sup>.

و بالرغم من الجهود و محاولات الدولة الجزائرية من خلال مخططاتها (المخطط الرباعي الأول 1970-1973) و (المخطط الرباعي الثاني 1974-1977) الهادف لايقاف الزحف الريفي نحو المدن الا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك هذا ما انعكس سلبا على المجتمع فانتسعت بذلك رقعة البناءات الفوضوية و المتخلفة في المدن و ضواحيها و بذلك انتقلت الجزائر من معاناة الريف المهمش الى مشكل المدن المتخلفة.

التعمير بالمدن تميز بالتنافس بين القطاع العمومي و المبادرات الفردية مما أعطى للناحية المورفولوجية للمدن أشكالا متناقضة و تلقائية و تسبب في فوضى التوزيع المكاني للمنشآت و المباني و الطرقات و الشبكات الى جانب غياب المرافق في وسط هذه المناطق و سوء تنظيم عمرانها و فوضى في استعمالات الارض كل هذا يؤدي الى ظهور العديد من المشكلات كانخفاض المستوى المعيشي و انتشار البطالة و ظهور الأوبئة و انتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة و المخدرات...

(<sup>1</sup>) بشير تيجاني، مفهوم و اراء حول تنظيم الاقليم و توطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 ص 86

## 2- أزمة السكن:

لقد انعكس النمو السريع مقارنة مع التطور البطيء للتعمر سلبا على سياق التحضر في الجزائر حيث استطاع أن يخلف أزمة سكانية حادة أهم ما يميزها تراكم العجز في انجاز برامج السكن و المرافق التابعة لها و رغم الجهود التي بذلتها الدولة من خلال انتاجها سياسة متباينة و متعاقبة في ميدان التنمية الحضرية الا أنها فشلت حيث بقيت تتفاقم ظاهرة النمو العمراني مع تعدد أنماطه و استمر التوسع العمراني للمجالات بطريقة عشوائية و غير منظمة أدى الى التشويه الحضري المخطط و المنظم و التوسع العشوائي .

و البداية كانت في السبعينات باقامة أحياء سكنية تتكون من مجموعة عمارات لها طابع الرتابة كان الهدف منها هو تلبية الطلب الكبير و السريع للسكن قد عرفت باسم المجموعات الكبرى و مع نهاية السبعينات نشأ شكل آخر من التوسعات يهدف الى تحسين نوعيات الحياة أكثر و الى خلق نوع من التوازن في المجال و ذلك بادخال مشاريع السكن الفردي ضمن برامجه في شكل تخصيصات<sup>1</sup> هو الذي عرف باسم المناطق السكنية الحضرية الجديدة و من هنا بدأ اهتمام الدولة بمشاريع التخصيصات بشكل جذري و رسمي و التخصيصات\* هي أحد أشكال التعمر المعروفة في الجزائر ظهرت بوادرها بعد الاستقلال و توسعت بشكل كبير و رسمي خلال الفترة (1975-1990) حيث ظهر بعضها ضمن المناطق السكنية الحضرية الجديدة كما وزعت 500000 قطعة للبناء الفردي من طرف البلديات في انجازها علما أن المسير الوحيد و الرئيسي للنمو الحضري هو الدولة،و مع نهاية الثمانينات تغير نظام البلاد بسبب تحرير السوق العقارية و دخول القطاع الخاص بقوة في

<sup>1</sup>: عبد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية و ممارسة التهيئة، حوليات حول وحدة البحث افريقيا و العالم العربي جامعة منتوري قسنطينة، 1997، ص 10

\* هو كل تقسيم لملكية عقارية لهدف انجاز مباني موجهة لنشاط معين سكني /تجاري /صناعي.

ميدان الترقية العقارية فبعدها كانت مشاريع التخصيصات حكرا على سلطة محلية عمومية واحدة أصبحت موزعة على عدة متدخلين اما عموميين أو خواص<sup>1</sup> و هذا ما شجع على ظهور بعض التجاوزات من طرف الخواص لمساهمتهم في انشاء توسعات عشوائية على شكل تخصيصات غير شرعية فوق أراضيهم الخاصة اذن في هذه الفترة عرفت التخصيصات توسعا سريعا أدى الى تنوع أصنافها و زاد من ثقلها داخل النسيج الحضري للمجال الجزائري ، و التجمع حول المدن و المراكز الحضرية جعلت النمو العمراني يأخذ مختلف الاتجاهات مما أعاق عمليات التنمية الجدية في اطار مخططات التعمير التي لم تتمكن من المحافظة على هويتها و على وظائفها الحضرية الجديدة في اطار مخططات التعمير التي لم تتمكن من المحافظة على هويتها و وظائفها الحضرية بسبب نشوء تلك المباني التلقائية حولها.

و قد ترتبت عن أزمة السكن جملة من المشاكل كانتشار البطالة و نقص المرافق و الخدمات و السرقة و تعتبر مشكلة تفشي البطالة و سوء المستوى المعيشي في الجزائر من الأسباب الرئيسية لاحداث الاحتجاج المصحوبة بأعمال العنف التي عرفتھا الجزائر في السبعينات.

و من نتائج أزمة السكن الى جانب البطالة نجد تدهور مستوى تجهيز المدن بالمرافق و الخدمات بحيث أصبحت طاقة المرافق و الخدمات التي تتوفر عليها المدن محدودة و غير قادرة على مواجهة تزايد عدد سكان الحضر الذي مازال مستمرا .

### 3. انتشار المناطق المتخلفة:

تشكل ظاهرة الأحياء القصديرية أو المتخلفة قاسما مشتركا لمدن البلدان النامية التي تشهد نموا حضريا متسارعا لا تتماشى مع وحدات العرض السكنية قد انتشرت هذه

<sup>1</sup>:قتالي عبد الغاني،مرجع سابق،ص 92

الظاهرة من جراء عملية التحضر التي شهدتها الجزائر بسبب الاستيطان الاوربي المكثف الذي كان متواجدا في المدن التقليدية أو احياء في السكن المتدني و عشش الصفيح التي هيكل بعضها فيما بعد ليطلق عليها اسم تجزئات السكن العربي التي كانت ماهولة بالجزائريين فقط<sup>1</sup>.

و تعد الفترة ما بين 1962 و 1970 فترة ركود بالنسبة لهذه الظاهرة حيث شهدت تراجعاً ملحوظاً نتيجة لتوفر مجموعة سكنية كافية بعد مغادرة ما يقارب 3 ملايين و نصف من الاوربيين لكنها سرعان ما تزايدت و هذا تزامناً مع ظهور مرحلة التخطيط الاقتصادي في الجزائر سنة 1970 أو اتباع الدولة لسياسة التصنيع بعد التزايد السريع لعدد السكان في المدن وجمود حظيرة السكن الحضري تواجدت ظاهرة الاحياء القصديرية واستمرار نموها وانتشارها بشكل سريع حول المدن الكبرى خصوصاً وباقي التجمعات الحضرية عموماً فاق معدل نموها بحوالي 10% سنوياً. فمعدل النمو الديموغرافي المقدر بحوالي 5% كاقصى تقدير بحيث اصبحت اغلب المدن الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى في بعض الأحيان محاطة باحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني و بطريقة عشوائية و سريعة عجزت الجهات المحلية من المصالح الادارية و الجماعات المحلية عن ايقافها و التحكم فيها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>: ابراهيم تهامي، الأحياء المتخلفة، التهميش السوسيواقتصادي، مخبر الانسان و المدينة، ص 108  
<sup>2</sup>: تقارير الطلاب، البناءات الفوضوية بمدينة وهران، مكتبة الجغرافيا، وهران، بدون سنة. ص 32

## خلاصة:

لم يكن النمو الحضري في الجزائر من داخل مدنها أي بواسطة الزيادة الطبيعية فقط بل كان أيضا و بالخصوص نتيجة للهجرة الريفية الحضرية الكثيفة، و كانت سياسة التصنيع في الجزائر هي العامل الأكثر بروزا في عملية النزوح الريفي نحو المدن خاصة تلك التي انشأت فيها الصناعة أين أصبحت مقصد سكان الريف الباحثين عن العمل بسبب التهميش و الأوضاع المزرية و الحياة الصعبة التي واجهتهم في موطنهم الأصلي.

فشهدت المدينة الجزائرية نموا خطيرا من حيث الحجم و الكثافة بطريقة عشوائية و تحولت الى نسيج فوضوي يعاني من قصور حاد في شتى المجالات العمرانية و الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية...

## مقدمة:

بعد الاستقلال الوطني سنة 1962 عملت الحكومة الجزائرية من أجل تنمية شاملة و رفع المستوى المعيشي ووضع سياسة التعليم و التشغيل و التكفل بكل احتياجات المجتمع الجزائري الذي عان من الفقر و الحرمان و التهميش و الجهل و كل عوامل القهر و الاضطهاد فبدأت الدولة بوضع ميكانزمات و مؤسسات و أوكلت لها مهمة تطبيق السياسة الجزائرية بكل أبعادها و وضعت برامج و مخططات لتسهيل إعادة اعمار الجزائر المستقلة.

### III. 1- سياسة التخطيط و التهيئة الإقليمية الوطنية بعد الاستقلال:

بعد هجرة الاطارات الفرنسية التي كانت تسير دواليب الاقتصاد و المؤسسات و الهيئات و الادارات المختلفة وجدت الحكومة الجزائرية نفسها أمام دولة تعاني من الدمار و الخراب و الفقر فكان لا بد لها من الشروع في عمليات مؤقتة و عاجلة رغم قلة الامكانيات و صعوبة الظروف السياسية و هي:<sup>1</sup>

- ❖ البرنامج الأول للتجهيز لسنة 1962.
- ❖ البرنامج التنموي لسنة 1963.
- ❖ البرنامج التنموي لسنة 1964.
- ❖ البرنامج التنموي لسنة 1965.

لكن فترة اللااستقرار التي ميزت هذه المرحلة حالت دون تحقيق الأهداف المعلنة لتبدأ مرحلة التخطيط الشامل سنة 1966 الى نهاية الثمانينات (1989) و قد عرفت الجزائر خمس مخططات و هي:<sup>2</sup>

1. **المخطط الثلاثي(1967-1969):**خصص للولايات الأكثر حرمانا و استهدف مبدأ التوازن الجهوي بين مختلف المناطق مركزا بشكل أساسي على الميدان الصناعي (60% من الميزانية الكلية).
2. **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):**و اعتمد هذا المخطط على مبدأ اللامركزية في التنفيذ (البلديات و الولايات)، كما اعتمد أيضا على تأميم قطاع المحروقات و الشروع في تطبيق الثورة الزراعية و التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

<sup>1</sup>: عمر الصدوق، الطبيعة القانونية للمخطط الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص 26.  
<sup>2</sup>: رياض تومي، أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية، مدينة الحروش نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، قسنطينة 2006، ص 74.

3. **المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):** واعتمد على تركيز الاستثمارات على الميدان الصناعي بنسبة 43,5% و القطاع الزراعي 15% و قطاع الهياكل القاعدية 14% ثم قطاع الخدمات بـ 22% كما تميز ببرنامج خاص باستصلاح المناطق السهبية سنة 1975 و اقامة السد الأخضر و توفير 400 منصب شغل، ليمتد هذا المخطط الى سنة 1979.
4. **المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** وكان محوره يدور حول معالجة الاختلالات في القطاع الاقتصادي و توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين و تحسين التكوين و الشغل و الاهتمام بالقطاع الخاص و تطبيق المدرسة الأساسية.
5. **المخطط الخماسي الثاني(1985-1989):** و ارتكز على توجيهات أساسية من أجل بلوغ الأهداف، على التقليل من اللجوء الى الكفاءات الخارجية و الاهتمام بالفلاحة و الري و احترام آجال و تكاليف الإنجاز و تحقيق زيادة في الانتاج خارج المحروقات و تحسين نوعية الإنتاج.

### III. 2- أدوات التهيئة الحضرية في الجزائر و سياسة التخطيط الشامل:

لقد كانت سياسة التنمية الشاملة منذ نهاية الستينات و بداية السبعينات الدافع الأساسي لبروز أولى الأدوات الخاصة بالتهيئة والتعمير ليستمر العمل بها إلى نهاية الثمانينات، لكن يجب أن نلاحظ أنه مع استقلال الجزائر وجدت نفسها أمام وضعية صعبة و إرث ثقيل جراء الإستعمار عمل على:

(أ) إعادة توزيع السكان من خلال سياسة المحتشدات.

(ب) تدمير القرى.

ج) القضاء على نمط الحياة الريفية عبر سياسة التهجير و منها ظهور العمران الفوضوي.

من جهة أخرى فإن الرحيل الكثيف للخبراء و المسيرين و الإداريين الاجانب عقد أكثر فأكثر من الوضعية الموروثة و امتدت هذه الفترة الصعبة من تاريخ الجزائر الحديث إلى غاية 1965 حيث أصدرت التعليمات المقننة للتعمر و البناء الساري المفعول، و كانت السياسة العامة للتنمية تسعى إلى :

أ) إعادة تنظيم البنية الإدارية للبلاد.

ب) توزيع الإستثمارات الإنتاجية في المجال(المناطق الداخلية).

ج) توزيع الاستثمارات غير المنتجة ذات الصيغة الاجتماعية عبر المجال الوطني.

أما سياسة التعمر في الجزائر فهي مرتبطة بالأساس بالجهاز التشريعي المطبق في فرنسا منذ 1919 ، و لكن مع بعض التكييفات الخاصة لخصوصية البلاد.

ففي 1958 انطلق البرنامج العام للتنمية (مخطط قسنطينة) بعد الأزمة و الانهزام اللذان لحقا بالسياسة الاستعمارية و طنيا و دوليا ، أمام الثورة الجزائرية، و كانعكاس لقانون التعمر الذي شرع في فرنسا في نفس السنة حيث امتد سنة 1962 إلى الجزائر، و هكذا ظهر مفهوم التخطيط الحضري لأول مرة إذ وضع قانون 1958 المخططات التالية:<sup>1</sup>

❖ مخطط التعمر الموجه (PUD Directeur) و هو مخطط التوجيه العام

للتهيئة و التنمية.

<sup>1</sup>:Zucchelli Alberto, introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine, V.1, OPU, Alger, 1983.P253

❖ مخطط التعمير المفصل (PUD Détail) أداة تطبيق للتدابير التي أتى بها مخطط التعمير الموجه.

❖ برنامج التعمير: أداة وسطية للتخطيط و التدخل.

في 1962 أدخل مفهوم جديد في السياسة الحضرية بالجزائر و هو مخطط التعمير المبدئي، كل هذه الأدوات تتميز بقدرتها على التدخل الفعلي من خلال عمليات التهيئة و التنمية الحضرية مثل مناطق التعمير ذات الأولوية و المجالات الكبرى.

### 1. مخطط التعمير الموجه (PUD):

مخطط التعمير الموجه (PUD) هو أداة سياسة التنمية و التهيئة الحضرية و الترجمة الفعلية لكل التدابير على الميدان و الواقع الحضري من خلال التنظيم و الهيكلة العامة المعتمدة على مدى 10 الى 15 سنة كما يمكن تعريفه على أنه مجموع الملفات التي تترجم و تتحدد من خلال المعطيات التالية:

- الإطار القانوني للمخطط (مستند على قوانين التعمير و البناء و السكن)
- الإطار الوظيفي للمخطط(المحتوى تعبير عن كل التدابير القانونية في هذا المجال).
- الإطار التقني للمخطط (شروحات المخطط).

أما وظيفة المخطط فهي ضمان إطار للتخطيط بالنسبة للسلوك الفردي و الجماعي عبر المجال و هذا الإطار يتكون من كل التدابير و التوجيهات الإجبارية.

و يتضمن مخطط التعمير الموجه التدابير و الأحكام و التي تتمحور حول المتغيرات التالية:

- الطبيعة و كفاءات التدخل .

- الطبيعة و نمط التهيئة.
- شروط استخدام الأرض و المجال الحضري.
- مراحل التنفيذ .
- عوائق و حدود استخدام المجال الحضري.

وهذه التدابير تصبح قابلة للتنفيذ توازيا مع سياسة البرامج البلدية والتدخلات ضمن النطاق الحضري بالنسبة للقطاع العام أو الخاص مثل مخطط التحديث العمراني ( PMU ) ومخطط التنمية البلدية(PCD).

-إن دراسة وإعداد مخطط التعمير الموجه تتضمن المشاركة الجماعية التشارورية المباشرة وغير المباشرة لكل الهيئات والمصالح التقنية المختلفة .أما عن إجراءات الإعداد والمصادقة الخاصة بمخطط التعمير الموجه فقد حددتها التعليم رقم 1181 - 74/PU - 2 عن دراسة وزارة التعمير و السكن و البناء<sup>1</sup> كما تركت الاجتهادات لمكاتب الدراسات في إعداد هذه المخططات .

ولقد زودت هذه المخططات بما كان يعرف بمخططات التحديث العمراني بالنسبة لمدن مقرات الولاية او مدن ذات النمو السريع، يبقى أن الفرق بينهما يكمن في أن هذه الأخيرة هي بالأساس برامج مالية تعتمد على ميزانية إضافية، بينما مخططات التوجيه العمراني هي برامج مجالية .

## 2. المخطط العمراني المؤقت (PUP) :

ويخص المدن والمراكز السكانية الصغيرة غير المعنية بمخططات التعمير الموجه . ولقد ظهرت هذه الأداة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، حيث إستمر العمل بها أيضا إلى غاية. 1990 ويعني هذا المخطط أساسا بتحديد التوسع المستقبلي

<sup>1</sup>:Zucchelli Alberto, v1.op.cit.p.308

للتجمعات الحضرية على الأمر القريب أي في حدود 5 سنوات، إنطلاقا من إحتياجات السكان من سكن ومرافق وخدمات .ويتم المصادقة عليه من قبل الولاية الوصية.

-ولقد حددت التعليمية رقم 1427 PU 2/75 و رقم 4 PU 2/7 عن وزارة السكن والعمران مخطط التعمير المؤقت كأداة للتخطيط الحضري بالنسبة للبلديات الصغيرة ويحدد هذا المخطط نطاقات التوسع العمراني بالنسبة للتجمع العمراني على المدى المتوسط مع تحديد المناطق الرئيسية المعنية بالمرافق والخدمات. أما عن الشروط والمبادئ المساعدة المسؤولين المحليين والهيئة التقنية، في تحديد المحيط العمراني المؤقت فهي:

- ✓ الحفاظ على الأراضي الفلاحية
- ✓ حساب الأراضي القابلة للتعمير على مدى 10 -15 سنة.
- ✓ تحديد علو المباني
- ✓ تحديد المساحات الوحدوية بالنسبة لكل ساكن.
- ✓ تنظيم المساكن عبر وحدات منسجمة ومتناسقة عبر الوحدات الجوارية والأحياء
- ✓ تخصيص رواقات بالنسبة للهياكل ( إرتقافات )
- ✓ تخصيص أراضي بالنسبة للنشاطات الصناعية.

أما عن إجراءات المصادقة على هذا المخطط (المحيط) فهي:

- ✓ تعد البلدية والهيئة التقنية إقتراح بإنشاء محيط عمراني مؤقت ليرسل إلى الولاية قصد إبداء الرأي.
- ✓ لدى الولاية شهرين قبل إبداء آرائها حول المشروع بالرفض أو الموافقة عليه.

✓ إذا لم تتلقى البلدية ردا خلال المدة القانونية يعتبر ذلك المشروع مصادق عليه.

يجب أن نشير إلى هذا المخطط أو المحيط المؤقت يعتمد على التحديد للأهداف والتوجيهات دقيقة للوضع الآتية والتوجيهات المستقبلية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار

كما نشير أيضا أن ظهور مرسوم الاحتياجات العقارية سنة 1975 قد أعطى دفعا في تحديد هذا المخطط (المحيط) عبر بلديات الوطن ، نشير وإلى غاية 1980 اعتمد نحو 1023 مخطط على المستوى الوطني وبرمج 230 مخطط في الخطة الرباعية 1980 - 1984.<sup>1</sup>

كما أن المخطط المؤقت يحاط بشريط إرتفاق غير قابل للتعمير ( non-aedificandi) متغيرة العرض حسب خصوصية كل تجمع عمراني معنى بهذا المخطط، بغرض إجتناّب التعمير العشوائي حول المنطقة المهيئة للتعمير.

نشير أيضا في هذا السياق أنه وحتى 1979 ومن مجمل 1184 بلدية معنية بالإحتياجات العقارية فإن

أكثر من 934 مخطط عمراني مؤقت تم برمجته معتمدين على كل الهيئات والصالح التقنية المعنية بالأمر ومن خلال أيضا المكاتب الدراسات المختصة في مجال التعمير.

وهكذا فإن 534 مخطط مؤقت تمت المصادقة عليها، بينما هناك فقط 42 مخطط عمراني موجه أنجز من ضمن 243 مبرمج وهذا يعكس إلى حد كبير البطؤ الشديد

<sup>1</sup> : Marc Cote, l'espace algerien, les prémices d'un aménagement, OPU, Alger, 1983,p.226

في إجراءات الإعداد والمصادقة، وإتصاف هذه المخططات بالاستاتيكية وغير مجدبة إقتصاديا .كما ويمكن إرجاع هذه الوضعية إلى ثلاث أسباب رئيسية:<sup>1</sup>

- ❖ غياب فعلي للأدوات التعمير حقيقية على المدى البعيد وخاصة منها غياب مخطط وطني للتهيئة الإقليمية والمخططات الجهوية.
- ❖ غياب ميكانيزمات تفعيل هذه المخططات وإنجازها ميدانيا.
- ❖ مخطط التعمير موجه إلى المدينة فحسب دون النظر إلى علاقات محدوديته بالريف (الهجرة الريفية)

وتواصل العمل بكل من المخطط العمراني الموجه والمحيط المؤقت إلى غاية 1990 وظهر أدوات التهيئة والتعمير الجديدة وقانون 29/90 وبالتالي تمت المصادقة على معظمها في تلك الفترة.

### 3-المناطق السكنية الحضرية الجديدة(ZHUN):

لقد ظهرت هذه الأداة سنة 1975 ، حيث ظهرت كإستجابة لتزايد الحاجات السكانية من السكن .وهي أداة تقنية وتطبيقية لتخطيط المجال الحضري كما يجب أن تستجيب لعمل مشترك بين كل الفاعلين في حقل التعمير والسكن والبناء.

كما جاءت هذه الأداة عبر التعليمية الوزارية رقم355 بتاريخ 1975/02/19 المحددة لإجراءات إنشاء المناطق الحضرية ورقم 2015. 1975/12/21 و رقم 515, 1976/03/08.<sup>2</sup>

إن هذه المناطق جاءت لتملئ الفراغ الذي أحدثه بطئ أدوات التخطيط والسياسة الحضرية المعتمدة حتى تلك الفترة.

<sup>1</sup> : Cherif Rahmani, la croissance urbaine en Algérie, OPU, Alger, 1982 ;.P316

<sup>2</sup>: Zucchelli Alberto, v1.op.cit.p.316

وتنشئ إختياريا إذا كان المشروع السكني موجه لإستعاب 400 مسكن، وإجباريا إذا كان المشروع مخصص ل 1000 وحدة سكنية ، فما فوق وهو ما جعل العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة تستفيد من هذه العملية.

وقد قدر عدد الوحدات المنجزة في إطار هذه العملية إلى غاية 1990 مليون سكن جماعي<sup>1</sup>.

#### 4-التحصيلات:

وتهدف هذه الأداة إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني والمدمج في إطار المخططات التوجيهية.

حيث تقوم البلدية عبر وكالتها العقارية في إطار دراسة مسبقة بتهيئة المجال وتوفير الهياكل القاعدية من طرق و ماء وقنوات الصرف الصحي وغاز...إلخ.

على أن يتولى المستفيد شراء قطعة الأرض في إطار دفتر الشروط ورخصة بناء مسلمة من قبل مديرية التعمير ، حيث تحدد له المظهر الخارجي للسكن وإرتفاعه ومعامل إستخدام الأرض (COS) ومعامل الإستيلاء (CES) ومدة الإنجاز وإستخدام المشروع.....إلخ وتقدر بعض الإحصاءات إنجاز ما يقارب 1.5 مليون وحدة سكنية ما بين 1966 و1992<sup>2</sup>.

#### 5- المناطق الصناعية ومناطق النشاطات (ZI-ZAC):

حيث تعتبر من الأدوات الخاصة بالتهيئة والتخطيط الحضريين إذا أصبحت جزءا مهما من البنية العمرانية لمعظم المدن الجزائرية على إختلاف أحجامها ومراكزها .

<sup>1</sup>: بشير تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، مرجع سابق ص 70.  
<sup>2</sup>: المرجع نفسه ص 71.

ويشترط في إنشائها وجود على الأقل خمس (05) وحدات صناعي قادرة على توفير 1000 منصب عمل أو أكثر . كما تتراوح مساحتها ما بين 50 و 2000 هكتار .

وتندمج هذه المناطق الصناعية ضمن المخططات العمرانية، حيث وصل عدد هذه المناطق سنة 1990 إلى حدود 120 منطقة صناعية.<sup>1</sup>

إلا أن هذه المناطق أصبحت تعاني مشاكل وصعاب عديدة في التسيير والمتابعة وتأثيراتها على النسيج العمراني والبيئة على حد سواء، وهذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى التوقف عن برمجة مناطق أخرى، والإقتصاد على تسيير المناطق الموجودة بأحسن الصيغ الممكنة.

أما مناطق النشاطات فهي مناطق مخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتدمج في إطار المناطق الحضرية والمراكز المناسبة . كما تبرمج ضمن أدوات التهيئة والتعمير ، هذا إضافة إلى كونها لافقت نفس مصير المناطق الصناعية، مما دعى إلى إتخاذ نفس التدابير بخصوصها كما هو الشأن بالنسبة للمناطق الصناعية.

<sup>1</sup>: بشير تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، مرجع سابق ص73.

## خلاصة:

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر بعد الاستقلال لدفع عجلة تنمية البلاد و تحسين مستوى المعيشة و التعليم و الصحة و الخدمات الا أنها لا تزال بل و تتزايد المشاكل الحضرية و منها:

- ❖ عدم قدرة الأدوات و المخططات في التحكم في النمو الحضري والعمراني.
- ❖ التوسع العشوائي للمدن .
- ❖ انهيار العديد من الأنسجة الحضرية.
- ❖ بروز العديد من المشاكل الحضرية وتفاقم ظاهرة النزوح الريفي.
- ❖ الإستغلال المفرط للأراضي الفلاحية لصالح المباني و التجهيزات.
- ❖ التضخم و الاكتظاظ و عجز في تلبية الاحتياجات.
- ❖ تفوق الطلب على العرض في جميع المجالات.

## مقدمة:

يعتبر مصطلح التنمية الريفية والريف من المصطلحات التي لا زال جدلا حولها في معظم دول العالم، حيث أصبحت موضوع اهتمام، باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار، حيث أن استمرار تدفق الريفيين إلى المدن أصبح دون شك مشكلة حاولت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال الوطني و إلى يومنا هذا محاربتها بعدة تشريعات و قوانين أو ما يسمى بالسياسات الريفية محاولة بذلك ترغيب الفلاح الجزائري في الريف و إعادة الحياة إلى القرية.

#### IV. 1- القرية الفلاحية في تنمية وتحديث الريف الجزائري 1972 :

تعتبر الثورة الزراعية التي بدأ تطبيقها في الريف الجزائري منذ 17 جويلية 1972 عملية تنمية مخططة كبرى استهدفت تنمية وتحديث الريف الجزائري بقطاعيه الزراعي والرعي، وتقديم الخدمات لأبناء الريف في المكان عينه، وبعبارة أخرى العمل على تقريب الفوارق بين الريف والحضر وإيجاد نوع من التوازن بين هذين القطاعين المتناقضين.

للقرية الفلاحية دور تنموي يقوم على تحسين شروط الحياة في الريف، بالنسبة للمستفيدين وبالنسبة للفئات الأخرى من سكان الريف بصورة أعم، والملاحظ أن سياسة القرى الفلاحية لا تشكل وحدها فقط برنامج الإسكان الريفي، إذ تقرر خلال المخطط الرابعي الثاني إنجاز أربعين ألف وحدة سكنية ريفية و ستين ألف سكن آخر في إطار عمليات البناء الذاتي.

إن ماهية شروع القرى الفلاحية العامة بسيطة وبالرجوع إلى النصوص القانونية نجد أنه انطلاقا من الإستراتيجية العامة للثورة الزراعية فإن سياسة الإسكان الريفي تهدف إلى ربط التنمية في هذا القطاع بمجهود تحديث وتجديد بنية نظام الإنتاج الزراعي وهكذا فإن أعمال التحسين والاستصلاح الجارية في هذا الإطار ستكون مدعومة بمجهود تطوير الإسكان الرامية إلى دمج سكان الريف في نظام الإنتاج الجديد، ولهذه الأسباب اتخذ القرار لصالح السكن الجماعي، لأن القرية هنا لا تقف عند كونها مجرد تجمع للسكان وإنما لكي تصبح أيضا عنصرا ومحصلة لعملية تطور في بناء الإنتاج وبناء الحياة الاجتماعية في الوقت نفسه والهدف من وراء ذلك اقتصادي بالتأكيد ولكن سياسي واجتماعي كذلك وتبقى الوظيفة الأساسية في نظرنا للقرية الفلاحية الجديدة تتمثل في إيجاد توازن جهوي وطني، عن طريق

توزيع جديد للسكان عبر الوطن، يتسم بالعدالة ويقوم على تقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الريف والمدن في الجزائر<sup>1</sup>.

### ❖ السكن الريفي:

إن أهم ما جاء به مشروع الثورة الزراعية هو إنشاء القرى الفلاحية من أجل تحسين شروط الحياة في الريف بالنسبة للمستفيدين أولاً وبالنسبة للفئات الأخرى من سكان الريف بصورة أعم. وقد خصص نصيب لقطاع السكن من إجمالي الاستثمارات المخططات التنموية وهي كالتالي :

جدول رقم 01: نصيب قطاع السكن في الفترة 1967-1979 الوحدة 10<sup>9</sup> دج:

نصيب قطاع السكن		المخططات التنموية
النسبة %	مبلغ الاستثمارات	
3,7%	0,34 مليار	المخطط الثلاثي
5,5%	1,52 مليار	المخطط الرباعي الأول
7,5%	8,3 مليار	المخطط الرباعي الثاني

المصدر: جمال جعيل، نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2011 ص 119.  
و في التسعينات تفاقمت أزمة السكن واشتد الخناق في المدن بسبب النزوح والهجرة الريفية وخاصة المقيمين في الجبال نحو المدن خوفاً من الإرهاب، وفي هذه الفترة انصب اهتمام السلطات على المشكل الأمني أكثر من أي قضية، ولكن رغم هذا فالسلطات انطلقت في برنامج السكن الريفي، كسياسة تشجع سكان الريف على الاستقرار في قراهم وعدم الهجرة نحو المدن،

1: محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر. ط1984 ص 109-110

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشجع سكان الريف الذين هاجروا إلى المدن بالعودة إلى قراهم، وتخفيف الضغط على المدن بعدما تحسن الوضع نسبيا في بعض المناطق، حيث ارتفع عدد السكنات الريفية خلال الفترة الأولى (1990-1994) إلى 84013 سكن، ثم وصل إلى 215 ألف في الفترة (1995-2000) و تراوحت نسبة الإنجاز ما بين 20% كحد أدنى و 54% كحد أقصى، ورغم هذا الارتفاع يبقى التفاوت في إنجاز السكنات بين الحضر والريف، حيث تضاعف إنجاز السكنات الريفية مرتين ونصف في الفترة (1990-2000)<sup>1</sup>، بينما تضاعفت السكنات الحضرية في نفس الفترة خمس مرات، أي ارتفعت من 154 ألف سكن حضري في الفترة الأولى إلى 516 ألف في الفترة الثانية، ويرجع السبب إلى ارتفاع الطلب لسكان الحضر نتيجة للهجرة الريفية بسبب عدم الاستقرار الأمني في المناطق الريفية<sup>2</sup>، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: تطور برنامج السكن الحضري و البرنامج الريفي في الفترة 1990-2000  
(الوحدة: ألف سكن)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
السكن الحضري	27	19,2	36,1	34	37,5	83,4	79,7	84,8	87,4	84,9	95,5
النسبة%	68,8	77,7	72,6	80	46	64	72	77	73	69	74
السكن الريفي	12,2	5,5	13,7	8,5	43,9	48,0	32,5	26,7	33,9	39,2	34,4
النسبة%	31,2	22,3	27,4	20	54	36	28	23	27	31	26

المصدر: جمال جعيل: نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 136.

<sup>1</sup>: جمال جعيل، مرجع سابق، ص 134  
<sup>2</sup>: نفس المرجع، ص 135.

#### IV. 2- إجراءات التعديل الهيكلي (1990-2000):

من 1987 (انطلاق الإصلاحات) وحتى صيف 2000 بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استنفذت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشرينات السابقة، ففي خضم إصلاحات 1988 وخاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، المدعوم من قبل الصندوق الدولي ثم الشروع في إصلاحات مهمة و كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بما يلي :

- نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ 4 %.

- النمو السنوي المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى.

- محاولات إنهاء تشتيت الهياكل وتبعثر الوسائل والجهود المخصصة للتنمية الريفية.

#### IV. 3- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004):

يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كذلك مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية، ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصياتها، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور حول:

❖ تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي و الغابي والرعي.

- ❖ مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخل العائلات في الريف لخلق مداخل جديدة(رد الاعتبار للمهن الريفية وخلق أنشطة اقتصادية جديدة).
- ❖ تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- ❖ القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل للتنمية الاقتصادية وهذا عبر تحويل الإنتاج وتكييفها.
- ❖ تعجيل مسار تحديث القطاع الريفي بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي ما زالت تحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.<sup>1</sup>

#### IV. 4- المشاريع الجوارية والتحسيس على كل المستويات :

في هذه الظروف تم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية والحد من النزوح الريفي إلى المدن، وتقوم على فكرة مشروع التنمية الريفية الجوّاري الذي يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية (فلاحية، غابية، رعوية) وتوسيعها إلى أنشطة أخرى، قصد تحسين دخلهم، ومنه تحسين ظروف معيشتهم.

ومشروع التنمية الريفية الجوّاري أيضا إطار للعمل الميداني في الوسط الريفي فضلا عن الأعمال المنهجية لمقاربة الميدان وهو ما شكل ورشة تفكير ذات أولوية، فإن أولوية العمل المنفذة شملت خصوصا التشاور مع السلطات والسكان المحليين، وشرح الأهداف الخاصة بمسعى متجدد للتنمية الريفية والإجراءات التي تدعمها وكذلك توعية السكان حول ضرورة التزام القوى و الانخراط الكامل في هذا المسعى.

<sup>1</sup>:قتالي عبد الغاني عوامل و انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر،مرجع سابق، ص 105

#### IV. 5- إجراءات الدعم :

شمل إعداد أجهزة دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية<sup>1</sup>:

تكثيف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، للتكفل أفضل بدعم تنمية فروع الإنتاج الفلاحي ودعم التصدير .

استعمال صندوق إصلاح الأراضي بواسطة التنازل 45 صفة انتقالية حتى نهاية 2002 استجابة للحاجة إلى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة، تم استعمال صندوق التنمية الريفية وإصلاح الأراضي بواسطة التنازل الذي أنشأه قانون المالية 2003.

وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر وتطوير الرعي والسهوب.

إنشاء جهاز للمساعدة الموجهة للسكن الريفي بالتعاون مع وزارة السكن وذلك في إطار مشاريع التقييم الجوارية، ويعتزم هذا الجهاز توسيع مساعدات الصندوق الوطني لمساعدة السكن إلى سكان الريف حسب معايير وانتقاء إجراءات خاصة. وضع برنامج تزويد القرى والأرياف بالتجهيزات والخدمات العمومية (الكهرباء، الماء).

وضع برنامج للتنمية البشرية ومكافحة الفقر في المناطق الريفية والقروية.

#### IV. 6- مشروع المرأة الريفية :

وينقسم هذا المشروع إلى قسمين :الأول يخص إنشاء ورشة لصناعة الفخار والثاني يتعلق بإعادة تطوير التربية العائلية للأبقار، عن طريق تمكين عائلات فقيرة من أبقار حلوب، وتشجيع زراعة العلف من أجل إنتاج وافر، وتكوين النساء المستفيدات

<sup>1</sup>هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص 119.

من هذه العملية، وأسندت هذه العملية لجمعية ترقية المرأة الريفية مع الشراكة للإتحاد الأوروبي تتضمن تكفل هذا الأخير بتمويل 80 بالمائة من المشروع.

وتعلق الدولة الجزائرية آمال كبيرة على هذا المشروع، كونه سيساهم بشكل كبير في مكافحة الفقر والتروح الريفي وإعادة بعث بعض النشاطات الريفية التي أخذت في التراجع في السنوات الأخيرة، مشيرة إلى التغييرات التي عرفت العائلة الريفية والعالم الريفي على العموم، والتي أدت إلى تدهور وتقهقر العديد من النشاطات التي كانت تشكل سندا لدخل العائلات الريفية بما فيها التربية العائلية للأبصار، وصناعة الفخار التي ظلت مصدر دخل الكثير من العائلات الريفية في الجزائر.

#### IV. 7- البرنامج الوطني لمخطط التجديد الريفي (2005-2008):

تخصص الدولة الجزائرية حوالي 05 ملايين دولار سنويا للفضاءات الريفية المنتشرة في 979 بلدية تضم 13 مليون نسمة. غير أن هذه المشاريع لم تكن عند تطلعات سكان الريف، مما استدعى مراجعة سياسة التنمية الريفية.

وتمثلت السياسة الوطنية للتنمية الريفية في التجديد الريفي، مؤكدا أن حالات التشخيص للواقع الريفي في 979 بلدية من أصل 1541 بلدية على المستوى الوطني استدعت مراجعة الرؤية والأهداف ووسائل التدخل تجاه 13 مليون ساكن في الريف منهم 70% يبلغون أقل من 30 سنة<sup>1</sup> قصد ضمان مستقبل الوطن وتأمين الثروات وتنويع النشاطات لاستقرار المواطن باستشارة القاعدة حول تطلعاتها، وأن سياسة التدخل تنحصر في ثلاث محاور هي:

الاستثمارات الكبرى والسياسات القطاعية الاقتصادية والنشاط الإقليمي للتنمية الريفية على أساس القدرات الطبيعية والفاعلين ومصادر التمويل.

<sup>1</sup>: لبيير عباس، الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سيدي بلعباس، 2011 ص 98.

ولقد واجهت هذه المشاريع السالفة الذكر مشاكل كثيرة في الاتصال والآليات والقدرات والتنسيق، مما استدعى تصحيح هذه السياسة وفق سبع مبادئ لتجسيد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على مستوى كل بلدية بالوطن.

وهذا من خلال إنشاء خلايا للتنشيط الريفي تضم منتخبين وموظفين وممثلين عن المجتمع المدني.

يتولون اقتراح المشاريع الريفية وبلورتها حسب أربعة مواضيع تخص عصرنة القرى والمداشر والأرياف وتعدد الأنشطة الاقتصادية على مستوى الأرياف، إضافة إلى حماية الثروات الطبيعية وتأمين التراث الريفي.

وأكد الوزير المكلف بالتنمية الريفية أن 566 بلدية في 40 ولاية اندمجت في هذه السياسة الوطنية لبلوغ التحول الجذري في العمل والحياة مع احترام الأصالة والتراث وإشراك الجامعة في هذا المسعى، مشيراً بأن الموالين بإمكانهم الالتحاق بهذه السياسة الجديدة للتنمية الريفية باعتبارهم يمثلون 37 بالمائة كأعلى نسبة من الثروة الوطنية في قطاع الفلاحة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>:هاشمي الطيب،مرجع سابق،ص 221.

## خلاصة:

من خلال العرض الموجز الذي قدم بشأن سياسة التنمية الريفية و مقارنة بالواقع الذي نشهده نرى أن سياسات التنمية الريفية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال فشلت نسبيا حيث كانت النتائج جد متواضعة والأهداف كانت بعيدة المنال، سواء من حيث تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي من جهة، وربط الأفراد بأراضيهم ومناطقهم الريفية لوقف الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة من جهة أخرى، وذلك نتيجة لسببين وهما: الإدارة الجزائرية من خلال ممارستها البيروقراطية ومركزية القرار، وفي المقابل ذهنية الفلاح الريفي الذي بقي متمسكا بفكرة الاعتماد والاتكال على الحكومة، بحيث كل الخسائر التي يتكبدها الفلاح تتحملها الحكومة، وهي التي تقوم بعملية التعويض، ومسح الديون...إلخ، إضافة إلى المشكلة الكبرى التي أثرت بل أخرت من تنمية البلاد، وهي مسألة التدهور الأمني التي دامت عشر سنوات، وكانت لها آثارا سلبية في كل المجالات منها انعدام الاستثمار الأجنبي، ضعف أداء القطاع الفلاحي، قلة الإنفاق الحكومي...، ثقل المديونية التي لم تتوقف عن الزيادة، فراغ المناطق الريفية من السكان هروبا إلى المناطق الحضرية، و إلى غير ذلك من الآثار والنتائج السلبية.

## مقدمة:

إن الدراسة التحليلية هي مرحلة من المراحل الهامة في أي دراسة عمرانية ، ولكي نقف عند أهم العناصر التي تحتاج إليها الدراسات العلمية و العملية و يجب علينا انجاز دراسة شاملة لكل العناصر المتعلقة بالموضوع محاولين قدر الإمكان في هذه المرحلة تشخيص المدينة في مجال ما.

و يقودنا موضوع الضغط و العجز و الفوضى و سوء التخطيط الذي تعاني منه مدينة البيض الى دراسة عمرانية و أخرى بشرية(سكانية و سكانية) من أجل الالمام بأهم المعطيات التي قد تساعد في ايجاد حلول ايجابية،حيث شهدت مدينة البيض زيادة كبيرة في النمو السكاني والعمراني مما جعل المدينة في توسع عمراني غير مخطط و سريع وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بالكثير من الشرح و التفصيل.

## تمهيد:

سميت المدينة باسم البيض نسبة لنوع مائي تسبب أثناء تدفقه في انجراف التربة القليلة التنوع ليبقى مكانها تربة بيضاء صلبة تدعى القشرة الجيرية البيضاء التي تتميز بها المنطقة .

ارتقت مدينة البيض إلى ولاية خلال التقسيم الإداري لسنة 1984 حيث كانت دائرة من دوائر ولاية سعيدة ، وكان يطلق عليها الاستعمار اسم GERRY VILLE نسبة إلى ضابط فرنسي .

أما فيما يخص البيض كمنطقة فإن تاريخها يرجعه علماء التاريخ والآثار إلى ستة آلاف سنة وهو ما تجسده الرسومات الحجرية الممتدة من شمال وجنوب سلسلة الأطلس الصحراوي، وكذا انتشار مقابر إنسان ما قبل التاريخ خاصة بمنطقة \*الكرادة\* و \*بريزينة\* إضافة إلى توفرها على مجموعة من القصور القديمة المنتشرة عبر المنطقة.

خريطة رقم 01: توزيع مساحة ولاية البيض



### 1. تقديم الولاية:

#### • الموقع والمساحة :

تقع ولاية البيض (بوابة الجنوب الغربي) في

الجنوب الغربي الجزائري تتوسط جملة من

الجبال تحيط بها من الشمال و الجنوب و

الشمال الشرقي مصنفة ضمن ولايات الهضاب

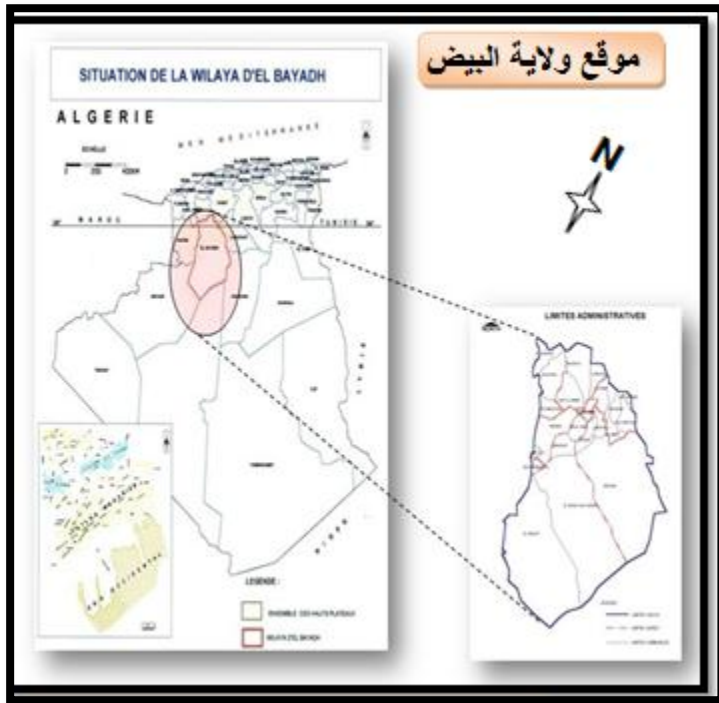
العليا الغربية بارتفاع يقدر بـ 1400م عن

سطح البحر. تجمع تضاريس ثلاث نواحي :

المصدر: تقرير مصلحة الأرصاد الجوية لولاية البيض 2016.

1. شمالاً: الهضاب العليا بمساحة تقدر بـ : 8.778 كم2.
  2. في الوسط: الأطلس الصحراوي بمساحة تقدر بـ : 11.846 كم2.
  3. جنوباً: الصحراء مساحتها حوالي : 51.073 كم2.
- تمر بها سلسلة هامة من الجبال كجبل كسال إذ تبلغ أعلى قمة فيه حوالي (2008م) وجبل ماكنة (1977م) وجبل تامدة (1987م) وجبال أخرى كبونقطة و بودرقة.

خريطة رقم 02: موقع ولاية البيض من الوطن



المصدر: تقرير لمصلحة الأرصاد الجوية لولاية البيض 2016.

#### • الموقع الإداري:

تقع ولاية البيض في الجنوب الغربي الجزائري يحدها :

- ☞ شمالاً : سعيدة ، تيارت ، سيدي بلعباس .
- ☞ جنوباً : أدرار .
- ☞ شرقاً : الأغواط ، غرداية .
- ☞ غرباً : النعامة، بشار .

#### • الموقع الفلكي :

تقع ولاية البيض بين خطي طول (01.00) شرقا

وبين دائرتي عرض (33. 40) شمالا

- ❖ تضم الولاية 08 دوائر و 22 بلدية تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ: 71.697 كم2 و تمثل نسبة 3.01 % من مساحة الدولة الجزائرية.



### المرحلة الثالثة:1902~1924:

النسيج العمراني بدأ يتطور بمحاذاة الواد من الجهة الشرقية للمدينة، وأخذ مسلك سريع نتيجة البناءات القديمة هذا العمران تباطأ حتى نهاية 1924.

مخطط رقم 02: يوضح مراحل النمو العمراني للمدينة 1853 / 1924



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية البيض 2008+معالجة الطالبة

#### المرحلة الرابعة:1924~1945:

النسيج العمراني تطور ناحية الواد أي تجاوز هذا العائق الطبيعي، وظهر حي القرابة، كما عرفت المدينة تدفق وهجرة واضحة، هذه الظاهرة حثت على رجوع المعمرين و استقرارهم في المنطقة الشمالية.

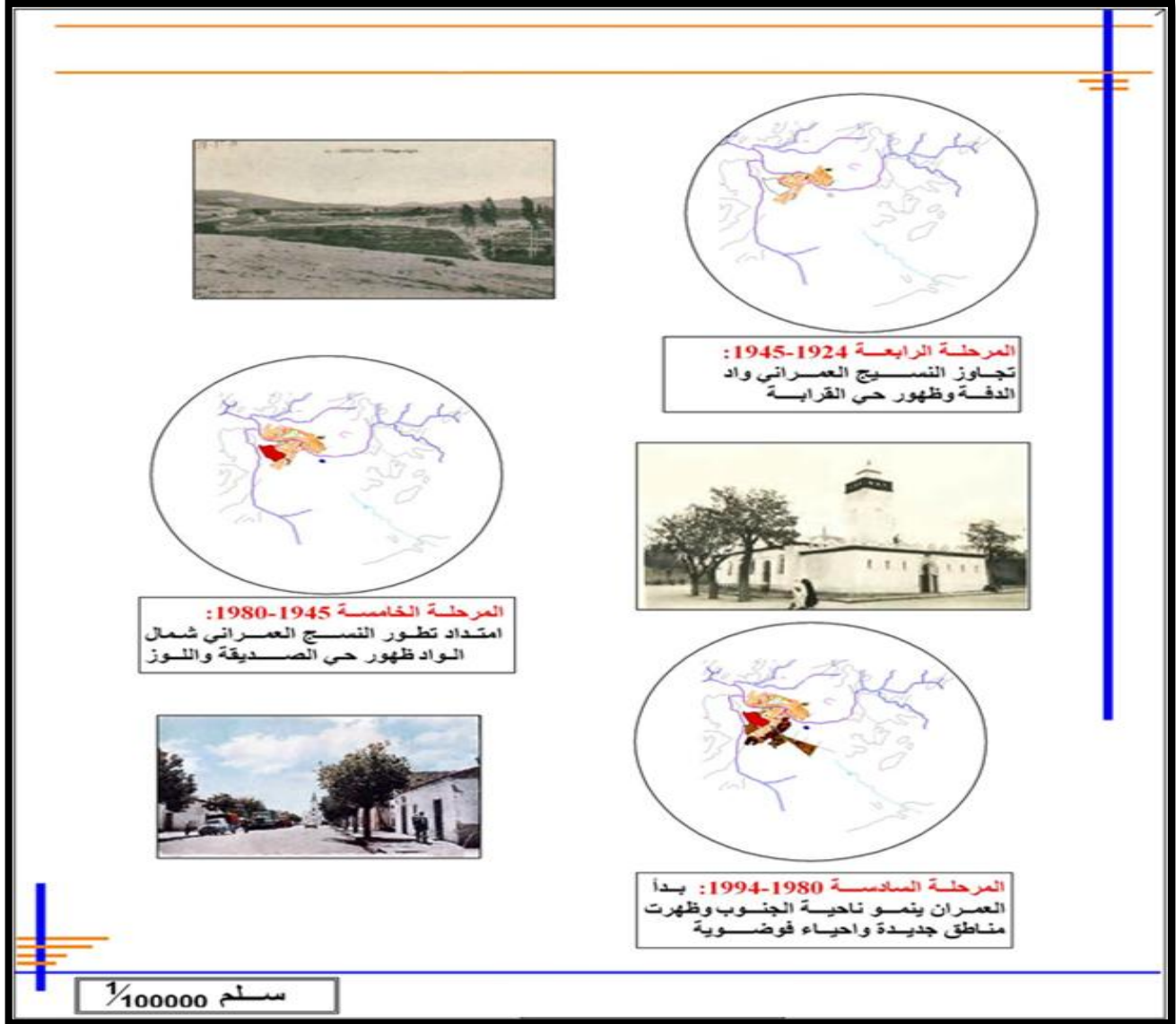
#### المرحلة الخامسة:1945~1980:

النسيج العمراني امتد في تطوره إلى شمال الواد بظهور حي الصديقية وحي اللوز.

#### المرحلة السادسة:1980~1994:

اتسمت بنمو العمران ناحية الجنوب الغربي، النواة الاستعمارية، قصر العطشان. و خلق سكنات فردية والبدء في فكرة المناطق الجديدة حيث خططت بشكل سلبي بعيدة عن الخدمات .

## مخطط رقم 03: يوضح مراحل النمو العمراني للمدينة 1824 / 1994



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية البيض 2008+معالجة الطالبة

المرحلة السابعة:1994~2002:

توسع المدينة خارج الحزام الأخضر كان من الجهة الشمالية في منطقة أولاد يحي، كما أنها أصبحت غالية الثمن بسبب التضاريس مما أدى إلى انقطاع بين المدينة وهذه المنطقة.

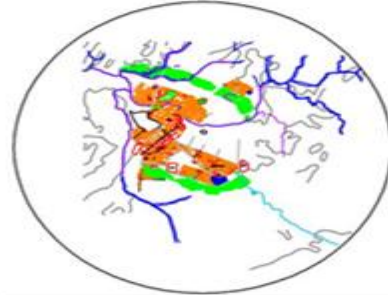
المرحلة الثامنة:2002... الى يومنا هذا:

ظهر مشاريع البناء الذاتي و مشاريع إعادة الإسكان كهدم حي سيدي الحاج بحوص و قصر بن خيرة و بنائهما من جديد.

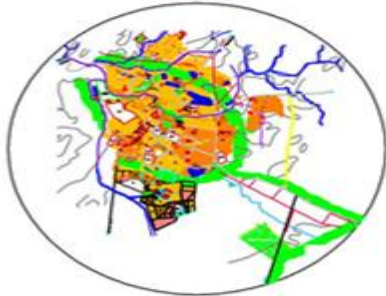
كما أنشأ حي القدس و حي بن حمودة ،و حي طريق الرقاصة و حي 220 سكن و حي المنظر الجميل و 20 أوت و حي جنوب المستشفى.

و ظهر حي المنطقة الحضرية الجديدة في جنوب المدينة ،حي العناصر و غيرها و حي أول نوفمبر في طريق المشرية الصغرى.

مخطط رقم 04: يوضح مراحل النمو العمراني للمدينة 2002 إلى يومنا هذا



**المرحلة المسابغة 1994-2002:**  
توسع المدينة خارج الحزام الاخضر  
من الجهة الشمالية حي اولاد يحيى



**المرحلة المسابغة 2002 الى اليوم:**  
عرفت المدينة تطور كمي في  
انجاز المسكنات والتجهيزات ....



سلم 1/100000

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية البيض 2008+معالجة الطالبة

## 2. أشكال النسيج العمراني للمدينة:

نقصد بالنسيج العمراني مجموعة من الصفات و الخصائص التي تميز المساكن في منطقة ما.

كما أن التعمق في دراسة المساكن في المدينة سيعطي نتائج مهمة فيما يتعلق بأنماط المساكن و ارتفاعها، و كذا معدل شغل الغرفة و السكن. كل هذه النتائج تكون مرجعا في عملية تخطيط المدينة و تهيئتها عمرانيا على المدى القريب ،المتوسط و البعيد .

تعكس مدينة البيض تركيبة عمرانية مميزة لثلاث أنسجة عمرانية :

(أ) **النسيج الاستعماري** : نمط عضوي يتمثل في البناءات القديمة التي تكون النواة الكولونيالية .

(ب) **النسيج التقليدي العفوي** المتمثل في قطاع القرابة.

(ج) **النسيج الأوتوماتيكي المباشر** الذي يعبر عن التوسعات الحديثة و التي تعكس الإشكالية .

هذا النمط الأخير تباطأ في فترة الاحتلال أثناء توسعه و اقتصر على استغلال أي حيز أو فراغ داخل العمران. بل اشتد به الإلحاح على التدخل في البيانات القديمة متماشيا و موازيا للطرق الممتدة داخل البلدة القديمة.

لكنه في سنوات الجفاف أواخر الستينات و بداية السبعينات ازداد تدفق النزوح البدوي مما حتم استمرارية البناء على أي صفة لأن المرحلة هنا تميزت بغياب التوجيه التقني الذي يرشد التوجه المعماري و التنمية العمرانية مع غياب الانجاز في تلك الفترة من آلات تكنولوجية و غيرها من غياب الطرق التقنية العلمية للتعمير و افتقارها للمسة الهندسية المعمارية لمبانيها و افتقارها للتخطيط العمراني مع انعدام نشاطات إنتاجية في كل عمليات التنمية.

تسببت هذه المميزات في تأخر التنمية الاجتماعية في كل الميادين لتكون النتيجة التي أوصلت المدينة إلى فقدان توازنها المجالي و خاصة عندما أخرت نموها و

توسعها بطرق غير طبيعية و متسارعة لأنها مثلت القاعدة الصلبة المستقبلية لتوطن النزوح البدوي الذي عاشته كل السهوب العليا.

### 3. أنماط المساكن :

#### أ) نمط السكن الفردي التقليدي القديم:

منذ نشأة المدينة بدأ النمط الفردي الأفقي الواسع يمثل يفوق نسبة 70% من مجموع الأنماط السكنية.

يتميز بوجود فناء داخلي مزين بالورود و الأشجار المثمرة ، الجدران هنا سميكة حوالي 60 سم تقوم بالعزل الحراري و الصوتي ،غرف واسعة ،نوافذ كبيرة للتهوية الأسقف من القرميد الأحمر ذات ميل بانحدار 25% إلى 35%.

جل هذه المساكن أرضي قليل منها ما يتوفر على طابق علوي إلى بعدما شهدته الترميمات الحديثة ،و خاصة عندما حصلت المدينة على مقر ولاية جديد سنة 1984 م و استقلت بالقرار الإداري عن ولاية سعيدة .

نظرا لازدياد عدد السكان و طلبات السكن قامت البلدية ببيع قطع أرضية للمستفيدين فانتشرت أحياء التجزئة مثل حي التوفير ،حي العناصر ،حي جنوب المستشفى ،حي الأرصاد الجوية ،حي القدس ،حي الصديقية ،حي أولاد ،يحيى حي ،ابن حمود تمثل هذه الأحياء أكبر هاضم للعقار كانت تبلغ مساحات القطع الأرضية 400 م<sup>2</sup> ثم تقلصت إلى 300 م<sup>2</sup> ثم إلى 150 م<sup>2</sup> بعدما اقتنع المسؤولون أنهم خنقوا العقار .

#### ب) نمط السكن الفردي التقليدي الحديث :

ظهر هذا النمط بعد تطور العقلية المحلية حيث قام المستفيدون من القطع الأرضية أو السكن الفردي القديم أن يغيروا هيكل المسكن حيث استعملوا الطوب الاسمنتي المقولب مكان الحجارة لريح الوقت و التكلفة و كثير ما يبقى الطابق الأرضي فارغ لاستغلاله في الاسترزاق كانشاء مرآب للسيارة أو الحرف المتنوعة ...من تجارة و نحوها و يستغل الطابق العلوي للاسكان.

### ج) نمط السكن الفردي الحديث (الفيلات):

يتجلى هذا النمط في الخدمات الادارية المختلفة بحيث قامت المديريات بما فيها البلدية و الولائية ببناء فيلات للاطارات تتمثل في سكن فردي فانتشرت هذه الخصوصية فقلدها بعض الخواص و بنوا مساكنهم على شكل فيلات.

### د) السكن الجماعي أو النصف جماعي (العمارات):

هذا النمط كان جديدا على العقلية المحلية آنذاك التي تميزها البداوة بما فيها من صفات كالفردية و الأنانية و غيرها، حيث قام ديوان الترقية و التسيير العقاري ببناء السكن الجماعي و بما أن هذا النمط جديد فكثيرا ما نلاحظ أنه و بمجرد ما يحصل المستفيد على هذا السكن يتسارع ببيعه أو استبداله بقطعة أرض لينفرد ببنائها و لو ببناء قصديري مهما طاللت مدة انجازه أو يقوم بتغيير في واجهة السكن بغلق الفتحات بالاسمنت فيلغي الشرفات و النوافذ.

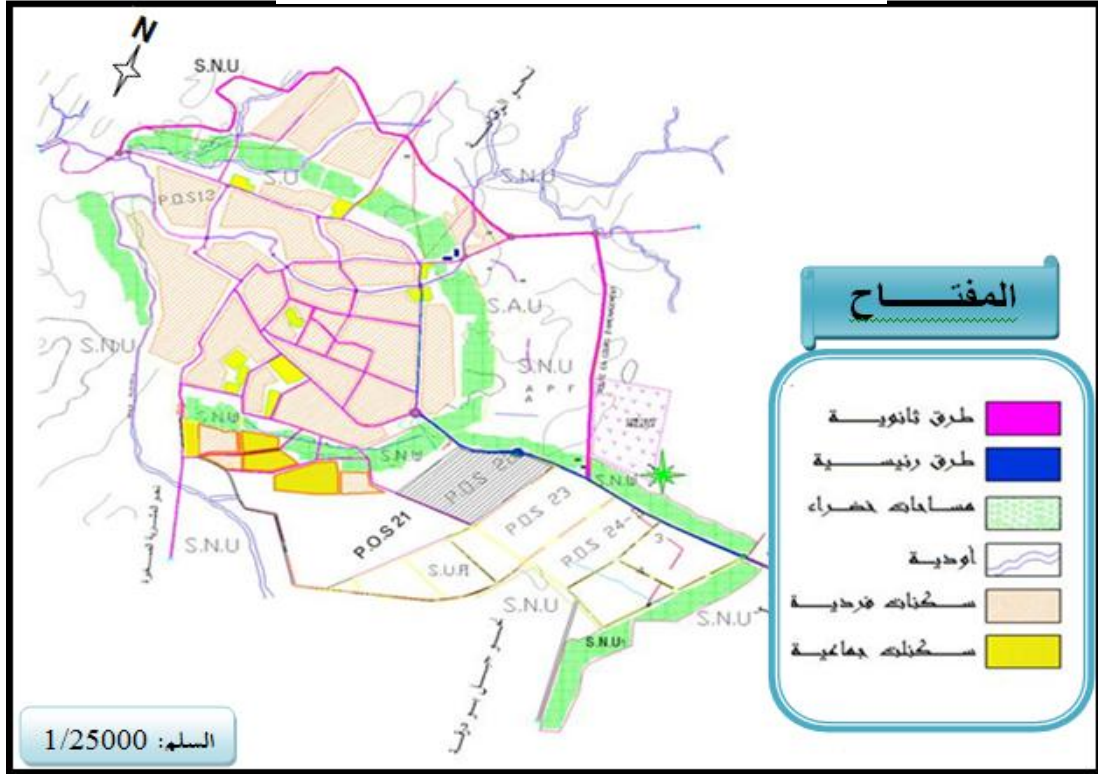
و هنا نسجل انعدام هذا النمط في مراحل التعمير الأولى بالمقارنة مع السكن الفردي فهو قليل و يقتصر على الأحياء التالية:

حي 20 أوت، حي 220، حي 150، حي النصر، بالإضافة الى المنطقة الحضرية الجديدة.

### هـ) المنطقة الحضرية الجديدة ZHUN:

هذا البرنامج وطني عام يهدف الى التحكم في التوسعات العمرانية التي تشهدها الجزائر و قد استفادت بلدية البيض من هذا البرنامج بظهور هذه الأحياء الجديدة و ان كان توطنها يشكو غياب التهيئة الحضرية.

### مخطط رقم 05: يوضح نمط السكنات



المصدر: مديرية التخطيط بالبيض

صورة رقم 02: سكن فردي (فيلا)



صورة رقم 01: سكن فردي حديث



صورة رقم 04: سكن فردي قديم



صورة رقم 03: سكن جماعي



المصدر: من إعداد الطالبة

و الجدول التالي يوضح أنماط المساكن بالمدينة:

### جدول رقم 03: أنماط المساكن حسب تعداد 2008

النوع	عمارة	سكن فردي	سكن تقليدي	سكن قصديري	غير مصرح
العدد	2747	10933	891	463	18

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

نلاحظ من خلال الجدول لسنة 2008 و رغم ظهور العمارات في المنطقة الا أنه لازالت العقلية الفردية تسيطر على السلوك العام حيث هناك كثرة في عدد المساكن الفردية أي ما يفوق 12343 سكن بمختلف أنماطه.

#### 4. المحاور المهيكلة<sup>1</sup>:

إن المخطط العام لأي مدينة يحدد أهم محاور المهيكلة لها، وأهم طرق التي تنظيم المجال الحضري ، مدينة البيض تطورت حول المدينة القديمة التي من خلالها تتطلق محاور تعد مهيكلة أهمها :

✓محور 1 : طريق الوطني رقم 47 الرابط بين البيض وأفلو

✓محور 2 : الطريق الوطني رقم 06 الرابط بين البيض وتيارت.

-المحاور الثانوية : وهي مجموعة من الطرق الثانوية و الثالثة التي تربط المدينة بالمراكز الحضرية والأحياء ببعضها البعض حيث يقدر طول هذه الطرق بـ1164.5 كلم.

#### 5. النقل و المواصلات<sup>2</sup>:

تربط المدينة أو مركز البلدية و الولاية عدة طرق مع التجمعات:

(أ) طريق الحوض 18 كلم.

(ب) طريق المشرية 14 كلم.

(ج) طريق مريس و الذراع لحرمر 3 كلم.

<sup>1</sup> المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بالبيض 2006

<sup>2</sup> مديرية النقل لولاية البيض

(د) طريق مكث 8 كلم.

**الجدول رقم 04: النقل الحضري داخل المدينة**

التعيين	عدد الخطوط المفتوحة	عدد الخطوط المستغلة	عدد الوسائل المستغلة	عدد المقاعد	عدد المسافرين المنقولين يوميا	الملاحظة:
النقل الحضري	11	06	10	257	3584	عدد الرحلات لكل مركبة يوميا 14 رحلة.

المصدر: مديرية النقل بولاية البيض

أما عن النقل بين البلديات فيوضحه الجدول التالي فمدينة البيض التي تمثل قلب الولاية الادارية التي تضم 22 بلدية كلها تربطها خطوط نقل يومية دائمة .

**الجدول رقم 05: النقل ما بين البلديات**

التعيين	عدد الخطوط المستغلة	عدد الوسائل المستغلة	عدد المقاعد	عدد المسافرين المنقولين يوميا
الخطوط الداخلية	43	182	3341	6682

المصدر: مديرية النقل بولاية البيض

## مخطط رقم 06:المحاور الهيكلية لمدينة البيض



المصدر: مديرية النقل بولاية البيض

### 6. التجهيزات<sup>1</sup>:

تعد التجهيزات بجميع أنواعها وأنماطها عنصراً هاماً في المدينة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وكذا العمرانية بحيث تساهم بشكل كبير في تنمية المدينة.

<sup>1</sup>:مديرية التخطيط بالبيض

### تجهيزات التعليم الابتدائي:

تتوفر بالبلدية 37 مدرسة ابتدائية بها 11409 تلميذ منها 237 تلميذ منها 273 تلميذ داخلي.

تم تسجيل معدل عدد التلاميذ في القسم لكل مدرسة فلو حظ أن الأوضاع في معظم المدارس تسير بطريقة مقبولة ما عدا مدرسة بلحية بوعلام بحي أولاد يحيى الجديد يبلغ عدد تلاميذ القسم الواحد 57 تلميذ تليه مدرسة بوشي محمد بحي الحياة بعدد 48 تلميذ ثم تليه الداخلية الإبتدائية طبوش محمد بعدد 45 تلميذ ثم تليه مدرسة بوبكري محمد بحي العناصر بعدد 40 تلميذا ثم مدرسة بوعزة محمد بحي سيد الحاج بحوص بعدد 38 تلميذ ثم تليه مدرسة بومهرز بالقاسم بعدد 35 تلميذ.<sup>1</sup>

و بعد تحليل كل هذه المعطيات تم استنتاج أن كل هذه المدارس تتواجد ضمن الأحياء الفوضوية المستقبلية للتدفق البدوي أو بالقرب منها و هنا يتجلى موضوع الدراسة و يتضح أن الاكتظاظ في المدارس سببه راجع الى السكان الوافدين من الأرياف هذا بغض النظر عن التلاميذ الداخليين و ما يحتاجون إليه من مأوى و مأكّل و أمن و غير ذلك.

### تجهيزات التعليم المتوسط:

تتوفر البلدية على 16 متوسطة بها 10146 تلميذ منهم 651 داخلي و من الواضح انه يوجد اكتضاض للتلاميذ في الأحياء المستقبلية للنزوح الريفي مثل متوسطة كركب قدور بعدد 41 تلميذا و هي أقرب إلى الأحياء الفوضوية حديثة النشأة تليها متوسطة سيد الحاج بحوص بـ 41 تلميذا تليها متوسطة قدور النعيمي بحي أولاد يحيى بـ 39 تلميذ و متوسطة ابن خلدون بـ 39 تلميذ ثم متوسطة حي العناصر بـ 38 تلميذ<sup>2</sup>، فمعظم هذه المتوسطات متواجدة في الأحياء الجديدة الناتجة عن النزوح البدوي.

### تجهيزات التعليم الثانوي:

تتوفر البلدية على 07 ثانويات بها 4421 تلميذ ثانوي منهم 665 داخلي بمعدل 31 تلميذ في القسم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مديرية التربية لولاية البيض

<sup>2</sup> نفس المرجع.

<sup>3</sup> نفس المرجع

### التجهيزات الأخرى:

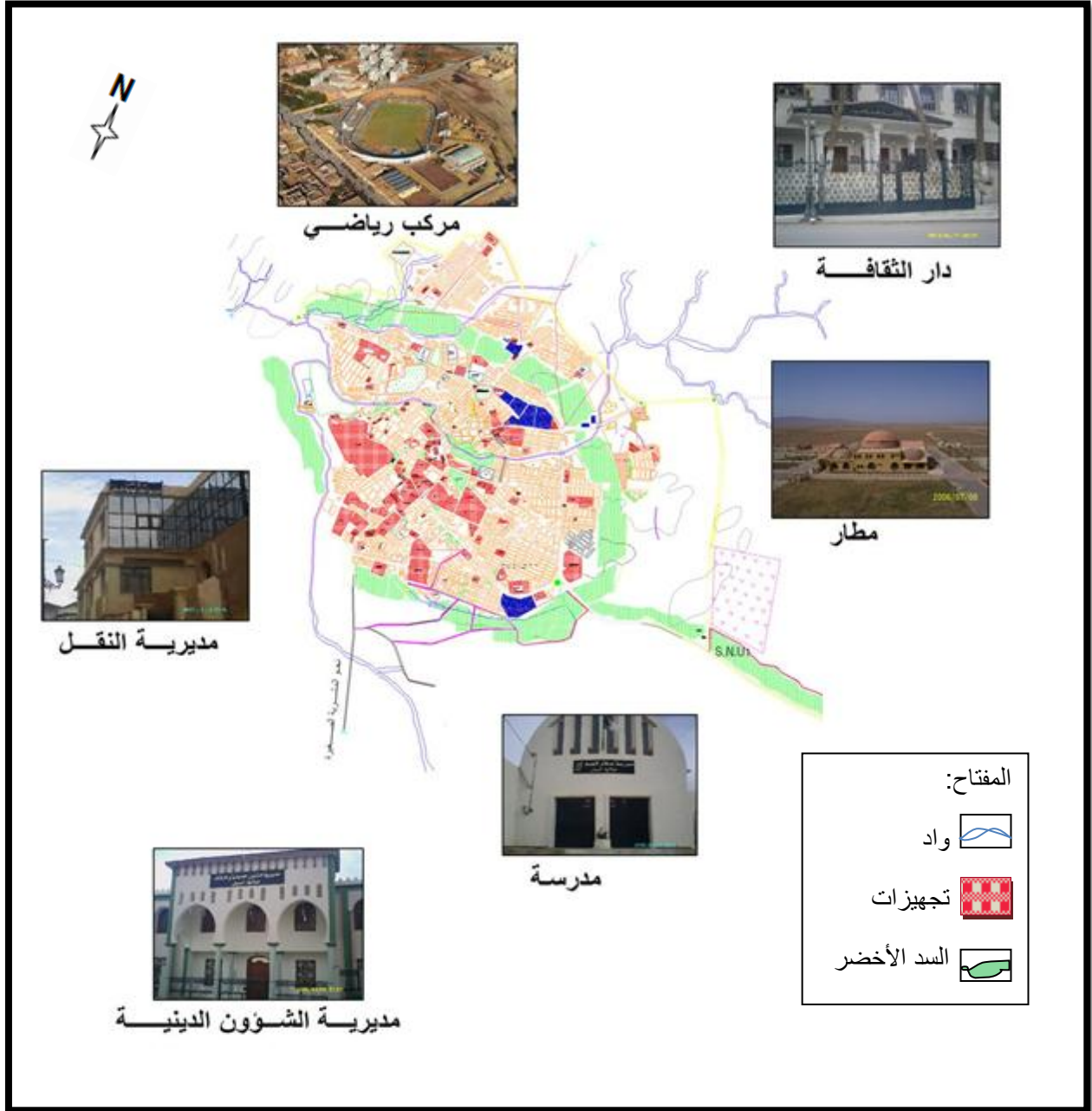
معظمها متواجد في قلب المدينة و يمثلها الجدول التالي :

#### جدول رقم 06: يوضح أهم التجهيزات بمدينة البيض

نوع التجهيزات	العدد	نوع التجهيزات	العدد
مقر الدائرة	01	الادارة	22
مقر البلدية	01	البنوك و التأمينات	14
الحي الاداري	01	الصيدليات	22
المحكمة	01	قاعات العلاج	09
مديرية التخطيط	01	مستوصف	02
مركز تجاري	01	مستشفى	01
البريد	06	مسجد	14
الوكالة العقارية	01	مكتب دراسات	07
اشغال عمومية	01	سوق	04
مديرية البناء	01	فندق	03
معهد التكوين	01	مركز باستور	06
مديرية الصحة و السكان	01	قاعة سينما و دار شباب	01
مديرية الري	01	مركز ثقافي	09
مديرية الضرائب	01	مركب رياضي	01
الكهرباء و الغاز	01	مقر الولاية	01
ديوان الترقية و التسيير العقاري	01	الفلاحة و الشبيبة و الرياضة	01
مديرية التشغيل	01	النقل و السياحة	01

المصدر: مديرية التخطيط لولاية البيض

## مخطط رقم 07: يوضح تموضع التجهيزات داخل المدينة



المصدر: مديرية التخطيط لولاية البيض+معالجة الطالبة

## الخلاصة:

من خلال الدراسة التحليلية لعمران مدينة البيض اتضح أن المدينة نمت بشكل فوضوي غير مخطط و لا منظم حيث نسجل الغياب التام للتهيئة الحضرية من جهة و للرقابة العمرانية من جهة أخرى فأصبح التخطيط و الإنجاز تحت تصرف المواطن و نخص بالذكر المواطن الريفي الذي أصبح يخطط و يصمم ثم يقوم بالإنجاز بما يناسب تفكيره و احتياجه البدوي و قدراته المادية مما أدى إلى انتشار الأحياء الفوضوية و عمران الصفيح في أرجاء المدينة بكثرة و ما يصاحب ذلك من متطلبات التعليم و الصحة و مختلف الخدمات و فعلا تحقق ذلك على حساب القدرة الإستيعابية لتلك التجهيزات فحصلنا على تجمع عمراني حضري بدوي يعاني من الضغط و الاكتظاظ و النقص في شتى المجالات.

## مقدمة:

تعتبر دراسة سكان المدينة في غاية الأهمية لأنها تساعد في فهم الخصائص التاريخية و الوظيفية في الحياة البشرية التي تظهر عن طريق تفاعلها مع البعض حتى تتشكل بوضوح العلاقة التي تربط بينهما.<sup>1</sup>

فالدراسات السكانية تهتم بظاهرة التوزيع السكاني و تباينهم المكاني و تحليل ذلك التباين بالإضافة إلى الاهتمام بالحجم و التركيب و الحركة و النمو معتمدة في ذلك الأساليب الإحصائية و الرياضية التي شاع استخدامها في الدراسات الإنسانية بصفة عامة و الدراسات الجغرافية بصفة خاصة.<sup>2</sup>

و فيما يلي سيتم التطرق الى مراحل نمو سكان مدينة البيض و توضيح و تحليل أهم الأسباب التي أدت الى هذا النمو الغير طبيعي.

<sup>1</sup>:مقيس بشير، مدينة وهران دراسة في جغرافية العمران، المؤسسة الوطنية للكتاب سنة 1983، ص 127.  
<sup>2</sup>:مريعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، سنة 1984، ص 05.

## 1. الزيادة الطبيعية:<sup>1</sup>

هي الفرق بين المواليد والوفيات في المجتمع، ونلاحظ انها مرت بمراحل:

الاولى(مرحلة الركود):منها ارتفاع المواليد وارتفاع الوفيات ,خاصة ما بين

1955حتى1975

الثانية:مرحلة الانتقال الديمغرافي1960-1985

الثالثة:مرحلة التزايد البسيط وانخفاض المواليد وانخفاض الوفيات ا1990حتى هذا

(الركود) لاسباب منها تطور الرعاية الصحية والاعتناء بالامومة والطفولة، وتحسن

الظروف المعيشية.

الزيادة الطبيعية سنة 2008=6498-1016=5482ن

الزيادة الطبيعية سنة 2010=4259-461=3798ن

والملاحظ هنا ,ان الزيادة الطبيعية تتناقص حيث سجلت فارقا معتبرا بين

سنتي2008-2010اذ سجلت الاولى 5482 وسجلت الثانية 3798 .

(أ) المواليد :

تعتبر المواليد من اهم مكونات النمو السكاني فهي تفوق الوفيات و الهجرة في

الظروف العادية.

لابد من معرفة عددهم لضرورة التخطيط المستقبلي لهم لان المورد الاساسي في

الزيادة الطبيعية للسكان ويحسب:

معدل المواليد الخام= $1000 \times \frac{45816}{6498} = 142$

<sup>1</sup>:الدكتور جلجلي عبد الهادي،اشكالية التعمير في مدينة البيض،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،الجزائر،2012،ص48

### ب) الوفيات:

تعتبر الوفيات من العوامل المؤثرة في نمو السكان التي تمثل اهم المؤشرات للاحوال الصحية والمستوى المعيشي في اي منطقة كما تعتبر عاملا اساسيا في هذا النمو لابد من معرفة هذا العدد لانه يرتبط بمؤشر التعمير والحياة وبيبرز الحجم النهائي للسكان ويحسب ب:

$$\text{معدل الوفاة العام} = \frac{1016}{45816} \times 1000 = 22$$

والجدول الآتي يوضح ذلك:

#### جدول رقم 07: المواليد و الوفيات لتعدادات 1966م حتى 2010م

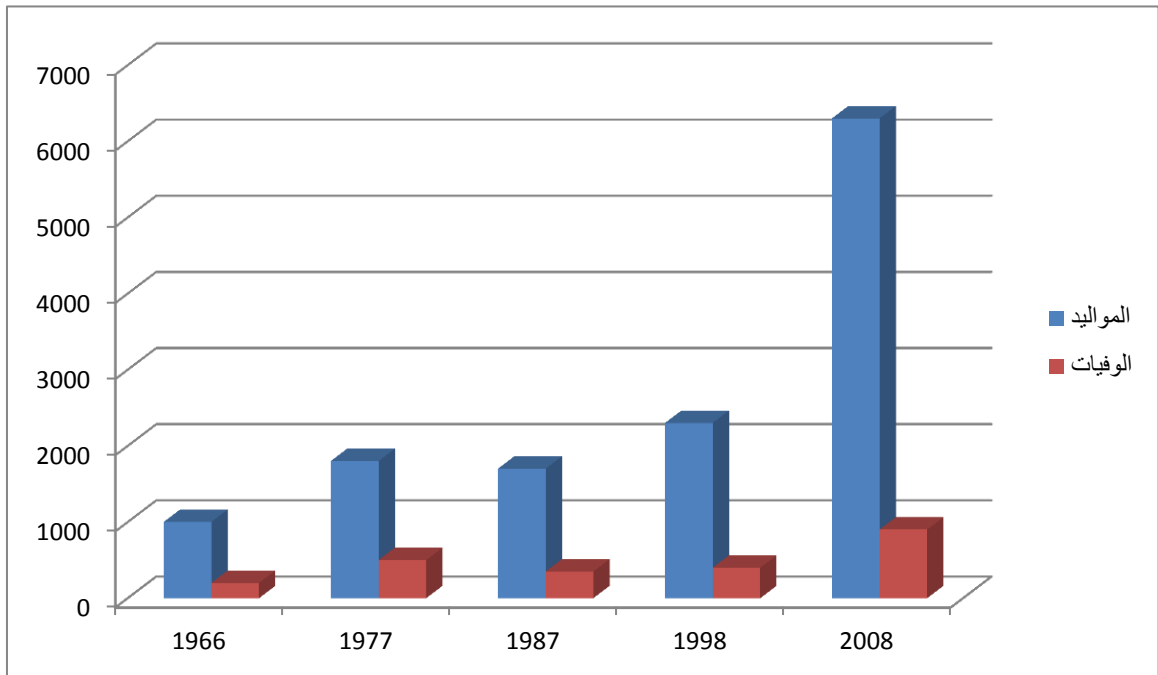
السنوات	المواليد	الوفيات	عدد السكان	الزيادة
1966	1232	279	24716	
1977	1840	684	38046	13330
1987	1757	349	43752	5706
1998	2509	407	64632	20880
2008	6498	1016	91632	27000
2010	4259	461	101126	4994

المصدر: الفرع الوطني للإحصاء، وهران

من خلال الجدول نلاحظ تناقص المواليد حيث سجل العدد سنة 2008م 6498 مولود جديد لينخفض سنة 2010 مسجلا 4259 مولود جديد فقط وهذا يدل على ملامح تراجع المواليد بسبب تاخر سن الزواج وهذا لاسبابه الخاصة به اهمها اقتصادية وارتفاع مستوى التعليم.

كما نلاحظ انخفاض الوفيات حيث سجلت 2008م 1016 وفاة فانخفض الى 461 وفاة كما نلاحظ تناقص وفيات الاطفال الرضع التي سجلت سنة 2010م معدل 30 وهذا يعكس الاهتمام والرعاية بالامومة والطفولة وغيرها وما تعكسه الدولة من تقديم الخدمات الصحية.

الشكل رقم 01 يوضح تزايد المواليد و الوفيات في الفترة ما بين 1966 إلى 2008



من إعداد الطالبة

يتضح من الشكل ان عدد المواليد في تزايد من 1966 الى 2008 وتناقص عددهم سنة 2010 وهذا لتناقص الزواج وتنظيم الاسر لصعوبة الحياة المادية والاجتماعية في الداخل والعولمة في الخارج

تعمل نسبة المواليد على زيادة حجم السكان بينما تعمل نسبة الوفيات على تناقصهم فهذه المتغيرات هي المكونات الاساسية لتغير السكان ولمعرفة العوامل المرتبطة

بهذه المكونات يمكن توقع مستقبل الكل من حيث الخصوبة و النمو والتوزيع والعمالة والوفاة .

ففي تفحصنا لمراحل المواليد والوفيات في الجدول نلاحظ مايلي:

**المرحلة الاولى:**تبدأ من 1966 حتى 1977 امتازت بارتفاع كل من المواليد و الوفيات حيث سجلت السنة الأولى 1232مولودا جديدا ،مات منها 279فردا ، ثم ازداد العددان في الارتفاع الى سنة 1977 حيث سجل 1840 مولودا ، مات منها 684 يدل هذا على حالة السكان في السنوات التي تلت الحرب التحريرية حيث عم الاستقرار والاطمئنان و الحرية مما ساعد على الإقبال على الزواج وخاصة المبكر كعادة البدو السبب الذي ادى الى ارتفاع المواليد وبالمقابل نلاحظ ارتفاع الوفيات كذلك وخاصة في سنوات الجفاف 1698-1972 ، لغياب وسائل الرعاية انذاك

**المرحلة الثانية:**تبدأ من عام 1977م حتى عام 1987م ، ففي سنة 1977 م سجلت 1840 مولودا ، مات منها 684 ، أما في 1987 فسجلت 1757 مولودا مات منها 349.

نلاحظ في هذه المرحلة أن النمو السكاني تباطأ وذلك ناتج عن الهجرة الخارجية إلى باقي المدن الوطنية أو الخارج

**المرحلة الثالثة:**تمتاز بارتفاع المواليد مقارنة بانخفاض الوفيات تبدأ من عام 1987 الى يومنا هذا ، حيث سجل المواليد 1757مولودا مات منها 349 ، وسجلت سنة 2509/1998 مات منها 407 فقط وسجلت سنة 2008/6498 مولودا ، مات منها 1016 فقط .

وذلك بسبب ارتفاع المستوى المعيشي و الاجتماعي للسكان ، مع تطور الرعاية الصحية ، والاهتمام بالأمومة والطفولة .

## 2. تطور سكان بلدية البيض 1966 الى 2008:

جدول رقم 08: تطور سكان بلدية البيض 1966 الى 2008:

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
بلدية مركز	15221	2816	41119	60220	85577
ثانوي	9279	1612	288	539	1014
مبعثر		8678	2463	3965	5041
المجموع	24716	38046	43752	64632	91632

المصدر: المركز الوطني للإحصاء فرع وهران

يتضح من خلال الجدول أن عدد سكان المدينة ازداد حتى تضاعف بين 15000 ن

الى 28000 ن من 41000 ن إلى 64000 ن إلى 85000 ن سنة 2008

أما عدد سكان البادية (الثانوي و المبعثر )،فيتناقص تدريجيا من حوالي 1600 ن

الى 1000 ن في التجمع الثانوي ، ومن 8600 إلى 5000 ن في المبعثر .

وهذا ما يعكس التناقض الحاصل بين البادية و الحاضرة .

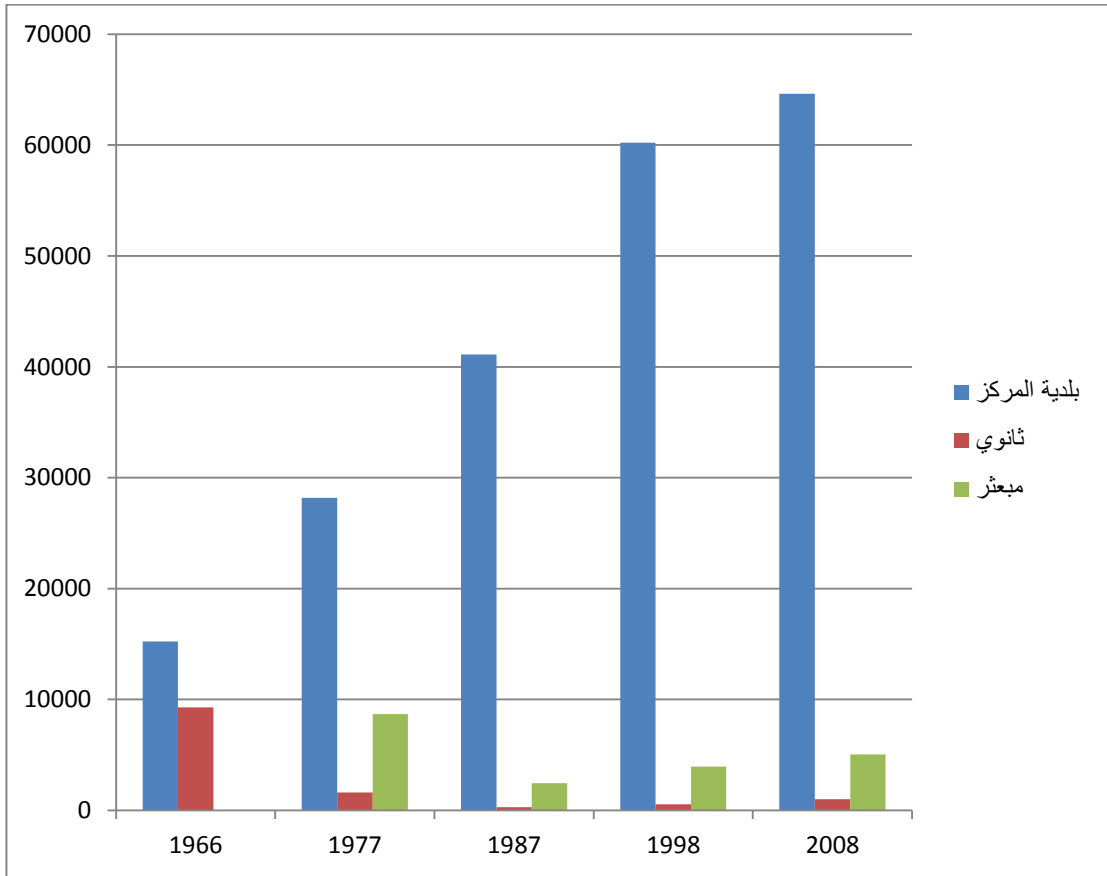
إلا انه مؤخرا بدأ هذا التناقض في التراجع نتيجة الاهتمام بالريف والبادية من تقديم

الخدمات الصحية ، والتعليمية ، والخدماتية و المشاريع التنموية ، وخاصة الدعم

الفلاحي ، كالسكن الريفي ومتطلباته .

وهنا بدأ النزوح العكسي ، من المدينة إلى الضواحي .

- الشكل رقم 02 تطور سكان بلدية البيض من 1966 إلى 2008 م



من إعداد الطالبة

يتضح من الشكل أن التزايد المستمر بطريقة تصاعدية من سنة 1966 حتى 2008

، لكنه بدأ يتباطأ في سنة 2010، و هذا لتراجع عدد المواليد .

### 3. أمد الحياة :

نعني بأمد الحياة ، أمل أو توقع الحياة و يستخدم بأساليب إحصائية تعتمد على جدول الحياة الذي يتتبع مجموع السكان من بداية تاريخ ميلادهم حتى وفاتهم من فئات الأعمار و الجنسين معا .

فهو عبارة عن عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد الواحد في أي سن معلومة .  
وهنا نقول أنه كلما زادت وفيات الأطفال يقصر أمد الحياة و يطول كلما قلت وفيات  
الأطفال الصغار . كما نسجل انه يختلف بين المجتمعات لأسباب معدودة .

كان لاستمرار انخفاض معدل الوفيات وخاصة في الأعمار المبكرة أثره الواضح في  
ارتفاع متوسط طول عمر الفرد ، مما أدى إلى تزايد عدد السكان الذين يصلون إلى  
أعمار متقدمة فوق الستين وأكثر ويعد هذا النمط المتزايد هو المميز لكثير من الدول  
العالم في الحاضر ، كلما مات الناس بعد عمر طويل .

ومعدله في الجزائر 73.77 في سنة 2008<sup>1</sup>

ومعدله في فرنسا 80.97 في سنة 2007<sup>2</sup>

ومعدله في العالم 65.82 في سنة 2008<sup>3</sup>

ومعدله في البيض 75 في سنة 2008<sup>4</sup>

1: ويكيبيديا الموسوعة الحرة

2: نفس المرجع

3: نفس المرجع

4: مستشفى محمد بوضياف بالبيض

#### 4. تطور عدد سكان مدينة البيض:

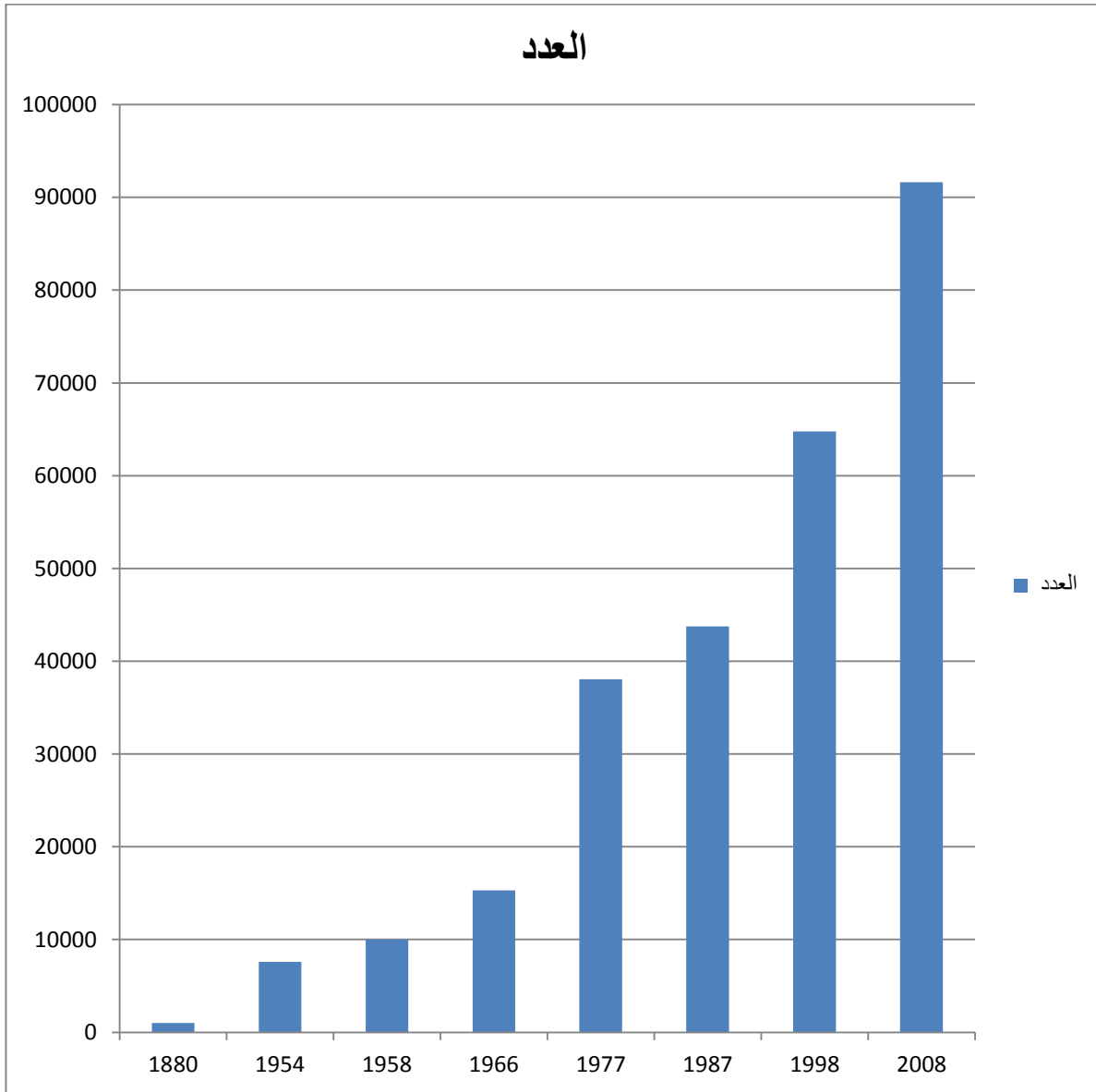
-جدول رقم 09:تطور عدد سكان الحضر 1880م حتى 2008م

السنوات	العدد	معدل النمو T.G.A
1880	1000	2.87
1954	7600	7.1
1958	10000	5.6
1966	15308	5.7
1977	38046	3.7
1987	43752	3.8
1998	64761	3.5
2008	91632	3.6

المصدر:مديريةالتخطيط لولاية سعيدة.

عند دراسة الجدول 1880 م إلى 2008 م نلاحظ التطور البطيء من 1880، ثم يليه الانفجار في الفترة الأخيرة بداية من 1987 م حتى 2008 م . فهذه الفترة شهدت نموا سكانيا غير طبيعي ناتج عن الهجرة الداخلية .

الشكل رقم 03: تطور سكان الحضر من سنة 1880 إلى 2008



من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد السكان في ازدياد مستمر حتى سنة 2008 .

جدول رقم 10: تطور عدد السكان في المدينة و التجمعات من 1987 / 2008 .

2008	1998	1987	السنوات التجمع
85577	64220	41119	المدينة مركز
6055	539	289	تجمع ثانوي الحوض
	304	180	المشرية الصغرى
	209	111	وافق
	53	81	موليحة
	250	207	مكثر
	91	131	الذراع الأحمر
	65	99	ميريس
91632	64632	43752	مجموع البلدية

المصدر: مديرية التخطيط لولاية سعيدة.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد السكان البلدية في ازدياد مستمر و خاصة على المركز نتيجة لنزوح الريفي و في وفي تحليل داخلي قام به مكتب الدراسات URSA نلاحظ انه ، ازداد عدد سكان التجمعات الثانوية على حساب التجمع المعبر مثل المشرية الصغرى وافق 24 ن مكثر ب 43 ن الحوض 126 ن ، في حين انخفض العدد في الذراع الأحمر ب 40 ن، ميريس 34 ن ، موليحة 28 ن وهنا نسجل في فترة الثمانينات النزوح الريفي على المركز التهميش التام للضواحي في تلك الفترة أما بعدها وخاصة في مرحلة إعادة الاعتبار للأرياف بتقديم الخدمات من بناء ودعم ريفي ، وتدعيم البناء الريفي ، المواصلات ومد الطرق مما أدى إلى تراجع السكان و استقرارهم في هذه التجمعات الثانوية .

والجدول الآتي يبين تطور السكان حسب السن 1977-1987-1998-2008

-جدول رقم 11: ظاهرة الانتقال الديموغرافي حسب العمر من 1977م إلى 2008م

2008		1998		1987		1977		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	الفئات
11.56	10598	12.0	14.8	14.8	6500	19.1	7259	4-0
9.90	9080	11.7	14.3	14.3	6266	16.3	6207	9-6
10.17	9321	11.5	13.1	13.1	5768	13.7	5216	14-10
9.87	9053	11.1	11.7	11.7	5140	9.5	3615	19-15
9.64	8842	10.7	10.3	10.3	4498	7.7	2914	24-20
9.19	8427	9.5	7.0	7.0	3091	5.2	1914	29-25
8.38	7684	7.8	6.1	6.1	2659	3.9	1470	34-30
7.31	6703	5.5	3.9	3.9	1728	4.3	1638	39-35
6.01	5515	4.8	3.1	3.1	1356	4.7	1542	44-40
4.38	4014	3.4	3.2	3.2	1404	3.6	1361	49-45
3.63	3333	2.4	3.0	3.0	1320	2.6	987	54-50
2.62	2403	2.3	2.5	2.5	1090	2.7	1020	59-55
1.77	1631	2.0	1.8	1.8	792	2.2	828	64-60
1.70	1564	1.8	1.9	1.9	812	1.8	701	69-65
1.28	1178	1.2	1.3	1.3	559	1.3	506	74-70
1.05	967	2.2	2.0	2.0	889	2.1	808	79-75
0.60	555							84-80
0.60	553							85+
	91632		64731		43872		38046	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإحصاء فرع وهران+معالجة الطالبة

الملاحظة الهامة التي يبينها الجدول هي ظاهرة الانتقال الديموغرافي كما نرى أن النسبة المئوية للأطفال أقل من 4 سنوات تناقصت من 19.1% في عام 1977 م إلى 14% 1987 م إلى 12% عام 1998 م إلى 11.56% عام 2008 م. وهذا يبين اتجاه المجتمع إلى الشيخوخة. في حين فاقت نسبة الشيخوخة من 7.1 عام

1977 م إلى 7.4 % عام 1998 في حين ازدادت نسبة المنتجين من 20 سنة إلى 24 سنة بحيث سجلت 7.7% عام 1977 م لتقفز إلى 10% عام 1998 م. أما فئة 30 إلى 34 سنة سجلت فائضا بنسبة 3.9% عام 1977 وصل 7.8%

#### 5. التركيب السكاني :

و يقصد به البنية أو التركيب و هو مفهوم شامل على خصائص السكان سواء كانت الفئة عمرية أو نوعية أو الحالة الزوجية أو حجم الأسرة و غيرها .  
و هو الذي يميز الحالة السكانية بين المجتمعات المختلفة حتى بين المناطق و بين الأرياف و المدن و منه تقتصر على النوعي و العمري .

#### • التركيب النوعي :

يعتبر من الخصائص الديموغرافية الهامة لأنه يكشف لنا نسبة الذكور عن الإناث في المجتمعات المختلفة ، و معرفة هذه النسبة بينهما ضرورية و لازمة لما لها من ارتباط قوي بمعدلات الخصوبة ، الزواج ، المواليد و الوفيات .  
كما تعتبر مؤشرا في أمور الإنتاج خاصة في المجتمعات التي يقتصر فيها العمل على الذكور في بعض الميادين الاقتصادية و كل هذا يعكس أثره على نمو السكان.

#### • التركيب العمري :

يعتبر من أهم خصائص تكوين أية مجموعة سكانية نظرا لدلالته على المستوى الاجتماعي الاقتصادي و أثره على الخصائص الديموغرافية.  
و بالتالي يتجلى لنا توزيع السكان على فئات السن لنضع الهرم السكاني ، و نبين الفئات العمرية ، و بواسطتها ندرس الفئات الأخرى التي تخصنا في التركيب الاقتصادي لنعرف المجتمع هل هو سائر في طريق النمو أو طريق الكهولة لنصل

إلى نسبة أعمار الكبار .و بحسب الأرقام التي كان يسجلها عام 1983 م في بلدية البيض نلاحظ أنه تقدر نسبة الشباب ب 42% ،تليها نسبة المواليد 31% ،يكون مجموعهما النسبة الشبانية 73% و تصل نسبة الكهولة فوق 60 إلى 9% ،بالمقابل تمثل نسبة الأطفال دون 6 سنوات 16% و هنا تتجلى فتوة المجتمع و عليه يستلزم التخطيط المستقبلي لهذه الفئات من أدوية ،إطعام ، تعليم ،حرف ،شغل و إسكان...الخ. أما في الحقبة الأخيرة تراجعت هذه الأرقام.

- الجدول رقم12 : التطور حسب فئات السن و النوع لسنة 1998

فئات السن	الذكور	الإناث	المجموع
0 - 4	3905	3860	7765
5 - 9	3899	3676	7575
10 - 14	3777	3671	7448
15 - 19	3670	3508	7178
20 - 24	3471	3462	6933
25 - 29	3015	3122	6137
30 - 34	2513	2541	5054
35 - 39	1825	1753	3578
40 - 44	1542	1543	3058
45 - 49	1103	1073	2176
50 - 54	97150	844	1559
55 - 59	768	712	1480
60 - 64	623	669	1292
65 - 69	536	613	1149
70 - 74	389	418	807
75 - 79	245	375	602
+80	385	482	813
المجموع	32381	32250	64632

المصدر:المركز الوطني للإحصاء،فرع وهران.

يبين هذا الجدول تعداد فئات السن توزيع الأطفال و حساب متطلباتهم التعليمية .ثم

الفئة النشيطة و ما تتطلبه من مشاريع في يدها العاملة .ثم فئة كبار السن و

متطلباتهم في الإعاقة ... الخ .

و الجدول رقم 13: التطور حسب فئات السن و النوع لعام 2008.

فئات السن	الذكور	الإناث	المجموع
0 - 4	5389	5200	10598
5 - 9	4695	4385	9080
10 - 14	4700	4620	9321
15 - 19	4643	4410	9053
20 - 24	4344	4498	8842
25 - 29	4069	4358	8427
30 - 34	3690	3993	7684
35 - 39	3343	3360	6703
40 - 44	2725	2790	5515
45 - 49	2046	1967	4014
50 - 54	1736	1597	3333
55 - 59	1219	1184	2403
60 - 64	794	836	1631
65 - 69	786	778	1564
70 - 74	610	567	1178
75 - 79	508	459	967
80 - 84	282	274	555
85 +	238	316	553
N D	102	110	212
المجموع	45928	45704	91632

المصدر: المركز الوطني للإحصاء فرع وهران.

نلاحظ من خلال الجدول الفئة الشبابية للمجتمع تسيطر على الأرقام الكبيرة دائما  
مثل 5000 و 10000.

## 6. الكثافة السكانية :

تمثل نسبة السكان إلى المساحة التي يعيشون فيها

و هنا عدة كثافات أهمها : الفيزيولوجية ، الزراعية ، وهي نسبة المشتغلين بالزراعة إلى  
مساحة الأرض الزراعية دون غيرها ، و منها الكثافة الاقتصادية العامة لنصل إلى  
عدد السكان و خصائصهم الاقتصادية و الاجتماعية مثل درجة التقدم و محاولة  
الوصول إلى الطاقة الإنتاجية للسكان و معدلات استهلاكهم متوسط الدخل و  
المعيشة و كثافة الغذاء و نوعيته . حيث بلغت الكثافة في البلدية سنة 2008 م  
197ن/كلم

$$197.7 = \frac{91632}{463.5} \quad \text{و تحسب :}$$

جدول رقم 14: يوضح تطور حجم الأسر في البلدية حسب التعدادات 1987 ، 1998 ، 2008

2008	1998	1987	
14798	9460	6083	المدينة مركز
178	168	45	تجمع ثانوي
826	511	322	مبعثر
15802	10139	6450	مجموع الأسر
91632	64632	43752	مج سكان البلدية

المصدر: مديرية التخطيط بسعيدة.

من خلال الجدول نلاحظ تطور حجم الأسر حيث ارتفع من عدد 6450 أسرة سنة 1987 إلى 10139 عام 1998 إلى 15802 عام 2008 كما ارتفع عدد السكان من 43871 ن سنة 1987 إلى 91632 عام 2008.

و هذا يعني الانفجار في البلدية لأن من هذا العدد 91 % سنة 2008 منه في حاضره المدينة و ازدادت سنة 2010 إلى 94 % من كامل سكان البلدية .

### 7. الهجرة :

و هي انتقال الأفراد من مكان الأصل إلى مكان الوصول و هي أنواع:

الهجرة اليومية ،الموسمية و السنوية و هي تخص مناطق طرد السكان.

و لها أسباب طبيعية و بشرية:

أ. الأسباب الطبيعية : كل قوة طبيعية تسبب تهجير البشر مثل الزلازل ،البراكين و الفيضانات و غيرها.

ب. الأسباب البشرية : و منها عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الحربية و منها البحث عن الحياة الأفضل.

و تتمثل في نوعين :

1. الوافدة : تمثل الأعداد السكانية المهاجرة من البوادي إلى التجمعات الكبرى

2. المغادرة : و تمثل الأعداد المهاجرة من التجمع المحلي إلى خارج الإقليم أو خارج الوطن كالتنقل إلى المناطق البترولية في الجنوب أو المدن الساحلية في الشمال.

نلاحظ بعد دراسة الأرقام أن مدينة تجذب النزوح البدوي بشكل كبير و مستمر منذ الاحتلال الفرنسي إلى يومنا هذا.

حيث ظلت مدينة البيض منطقة استقطاب للسكان البدو نظرا لما أصابهم من أزمات ابان الاحتلال و إثر الجفاف المشهور في أواخر الستينات و بداية السبعينات من القرن الماضي .

في هذه الفترة شهدت المدينة تدفقا سكانيا كبيرا ،ظهرت على أثره 600 أسرة تسكن حي ابن خيرة الفوضوي و 1650 أسرة في حي سيدي الحاج بحوص و الجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم 15: توزيع السكان بين البادية و الحضر من 1966 الى 2010 في البلدية

نسبة السكان الحضر	السكان الحضر	السكان البدو	السنة
25.7%	19816	57287	1996
36%	30801	54266	1977
34%	33393	66683	1982
44%	49346	62150	1983
93%	94012	6020	2010

المصدر: بلدية البيض، مكتب الشؤون الاجتماعية.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم السكان الذين لم ينزحوا في عهد الاحتلال نزحوا بعده و دائما نلاحظ أن أغلب السكان يعيشون في البادية و أقل من ضعفهم في الحاضرة ، فكان عدد البدو عام 1966 م يبلغ 57281 ن في نفس الفترة بلغ عدد الحضر 19816 و نتيجة للنزوح بلغ عدد البدو عام 1982 م 66683 فقط و ارتفع عدد الحضر إلى 33393 ن.

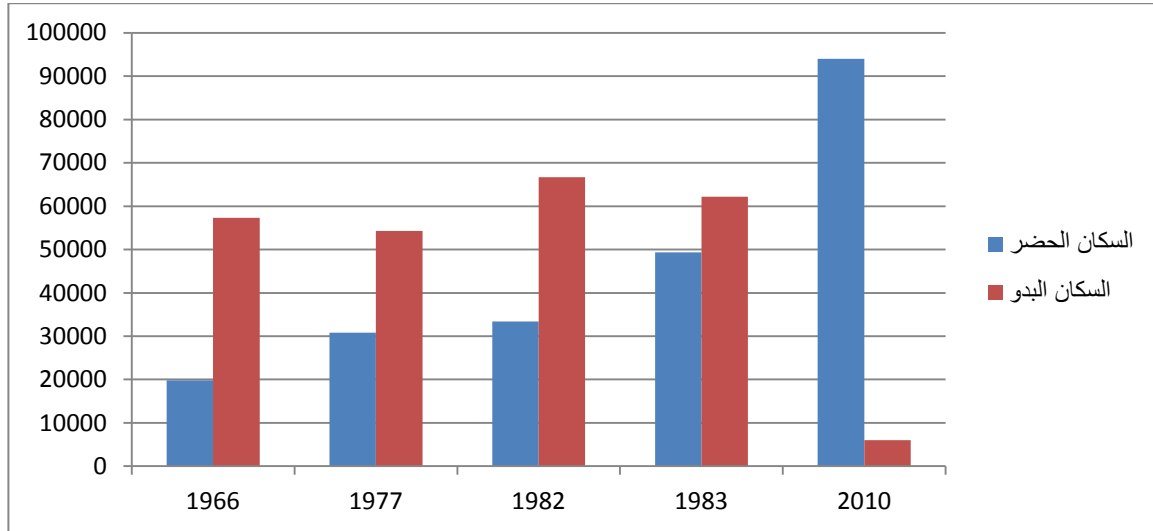
إن تدفقات الهجرة الداخلية المتبادلة بين البلديات تقدم التوازن بين الداخلين و الخارجيين فكانت نسبة الحضر 25 % بالنسبة لعدد السكان ككل عام 1966، ثم ارتفعت عام 1982 إلى 34 % ، ليزداد عام 1983 إلى 44 % مما يوضح النزيف العددي للبدو إلى المدينة ليصل عام 2008 إلى نسبة ما يزيد عن 91 % من سكان البلدية ككل و سجلت سنة 2010 ، 94% من سكان البلدية و سجلت 46 % من سكان الولاية<sup>1</sup>.

كل هذه الأعداد كانت على حساب المدينة فقام هؤلاء ببناء مساكن بدائية في ضواحي المدينة حتى يستفيد من خدماتها و يربوا ما تبقى لهم من مواشي و يفتربوا

<sup>1</sup>: مديرية التخطيط، قسم الإحصائيات بالبيض.

من الأعلاف المستوردة من الشمال ،فسجلت سنة 2010 م عدد سكان المركز 94012 و سكان التجمع الثانوي 6020 أي بنسبة تحضر 94% هذا يدل على تكثيف السكان على حاضرة البيض.

#### الشكل رقم 04: السكان في البادية و الحاضرة 1966 إلى 2010.



من إعداد الطالبة

عند ملاحظة الجدول نشاهد عدد السكان الرحل يمر بثلاث مراحل هي :<sup>1</sup>

#### المرحلة الأولى :

من سنة 1966 إلى 1977 م .ففي هذه المرحلة تناقص عدد الرحل بحوالي 3021 ن و هذا ما يدل على الهجرة التي شهدتها المنطقة و خاصة سنوات الجفاف 1968 م و 1971 هذا التناقص الهائل في عدد سكان البادية كان على حساب التزايد في المدينة و التجمعات السكنية التي وصلت إلى 30801 ن عام 1977 م بينما كانت 19816 ن عام 1966 م.

يكون النمو في الحاضرة بالعدد المطلق ،بشكل واضح في الفترة 1966 و 1977

<sup>1</sup>:جلجلي عبد الهادي ،مرجع سابق ص51.

لقد ارتفع عدد سكان الحضر في السهوب الغربية بنسبة 66 %، أي ما يدل عدد سكان مدينة مهمة كمدينة البيض سنة 1977 أضيف لعدد سكان الحضر .

### المرحلة الثانية :

من سنة 1977 م إلى 1982 م و هنا ارتفع عدد سكان البادية إلى 66688 ن نتيجة ارتفاع المواليد بينما ظل عدد سكان الحضر يزداد ببطء حيث بلغت الزيادة 2592 ن فقط .

### المرحلة الثالثة :

بعد سنة 1982 ، و هنا ازدادت الهجرة بوضوح حيث تناقص عدد سكان الرحل بحوالي 4533 ن و الذي زاد في عدد سكان الحضر حيث بلغ 49346 ن ،أي بزيادة قدرها 15346 ن ،و كل هذا من سوء الحالة الاقتصادية التي يعيشها السهوب بسبب الجفاف و تدهور النبات الطبيعي و بالتالي تدهور المستوى المعيشي مما جعل بعض المربيين يستقرون في ضواحي المدن ليكونوا قرب الأعلاف حتى يريحوا الوقت و يقللوا من التكاليف التي يتطلبها نقل هذه الأعلاف عبر المسافات الكبيرة و خاصة أن أغنامهم أصبحت لا تعتمد على التنقل للبحث عن الأعشاب بل فرض عليها الاستقرار و الاعتماد على الأعلاف في اصطبلات كبيرة .كما أنهم في اقترابهم من المدن يبحثون عن أعمال أخرى معظمها في الأشغال العمومية و البناء و يوم السوق يمارسون تجارة الأغنام .

أما المربون الكبار الذين تتوفر لديهم الإمكانيات لنقل الأعلاف فهم لا يقتربون من المدن بل يفضلون الرعي في البوادي حيث ما وجد الماء و الكلاً أو في الجنوب . إن تزايد الهجرة الريفية البدوية إلى التجمعات الحضرية الكبرى نتج عنه ازدياد كبير في نسبة العمران في البلديات كآلاتي :

### جدول رقم 16: تزايد نسبة العمران في البلديات بعد سنة 1982

بلدية البيض	بلدية بريزينة	بلدية بوعلام	بلدية بوقطب	بلدية الرقاصة
%7,64+	%0,34+	%2,17+	%9,44+	%60+

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ملف إحصاء السكان بولاية سعيدة.

#### اتجاه الهجرة :

إذا ألقينا نظرة على أرقام السكان بالبلديات نلاحظ أن بعضها قد ازداد و البعض الآخر قد تناقص و هذا ما يفسر اتجاهات الهجرة النازحة إلى التجمعات الحضرية و ذلك ما يوضحه الجدول الآتي :

### جدول رقم 17: اتجاهات الهجرة لكل بلدية

البلدية	عدد السكان الإجمالي	عدد السكان بعد الزيادة الطبيعية	اتجاه الهجرة + أو -	نسبة الهجرة %
البيض	47126	41149	5947 +	12,6 +
بوقطب	18000	17156	844 -	4,6 -
بوعلام	8853	9886	1033 +	11,6 +
الرقاصة	15430	11115	4315 -	28
بريزينة	11710	10494	1216 -	10,3 -

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ملف إحصاء السكان بسعيدة +معالجة الطالبة



بلدية الرقاصة:التي يغلب عليها الطابع الرعوي المحض القائم على الرحل و الترحال فهي في السنوات الأخيرة أصبحت تمثل منطقة مرور لسبب تفشي البطالة و استيطان السكان الرحل لها الشيء الذي يدفع بفائض هؤلاء السكان للتوجه إلى البيض .

بلدية بريزينة:و التي كان معظم سكانها يعتمدون على النشاط الزراعي في الواحة ثم غادروها للبحث عن العمل في الميدان الصناعي في المدن الكبرى. بلدية بوقطب:و التي فقدت 844 ن نتيجة الفقر و الجفاف و عدم حصولها على أية مشاريع تنموية.

#### 8. الحالة الصحية للسكان :<sup>1</sup>

لابد لأي مجمع سكني من الوقاية من الأمراض و معالجتها و هذا يتطلب دراسة شاملة لحال السكان و متطلبات مراعاتهم و صحتهم .....الخ.

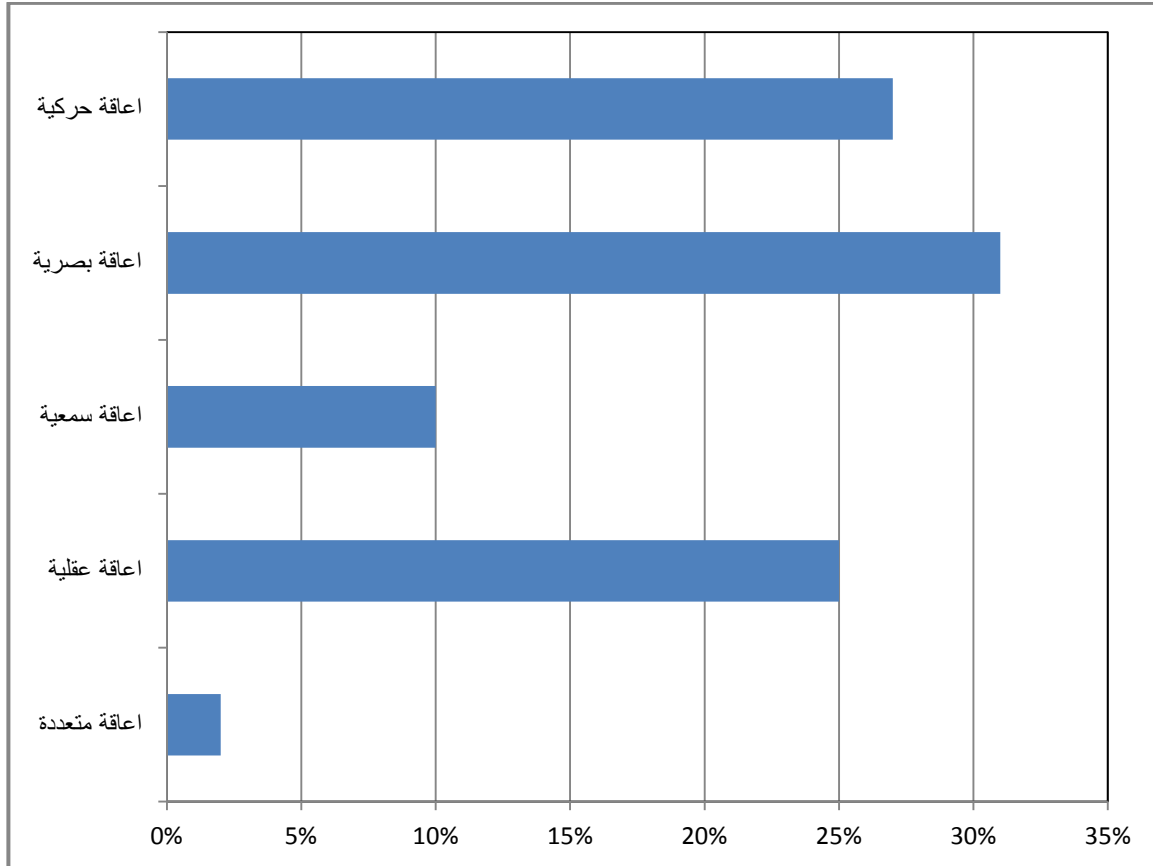
تتوفر مدينة البيض على: مستشفى، 09قاعات علاج، 02مراكز صحية،22 صيدلية.

لا يقتصر المستشفى على خدمة من يسكن بلدية البيض،بل تتعدى خدماته إلى الناحية الشرقية من الإقليم لتشمل 11 بلدية يبلغ عدد سكانها 181.170 ن تبلغ نسبة الخدمة 65% أما عن التغطية الصحية فيعالج كل طبيب 4559 ساكن . إن الأمراض الوبائية للمدينة تتميز بالأمراض المنقولة عن طريق الماء مثل التيفويد و الحيوان مثل الحمى المالطية أو الهواء مثل السل .و مع تطور عمران المدينة و التكفل الصحي لكل المناطق تمت السيطرة على هذه الحالات إلى أنه أخيرا ظهرت أمراض التجمع العمراني كالذبحة الصدرية ،و الكولسترول.

<sup>1</sup>:مديرية الصحة و السكان بالبيض

أما عن الأرقام فتحتضن البلدية 1692 إعاقة سنة 2008، تمثل 2 % من مجموع السكان<sup>1</sup>، و الشكل الآتي يبين توزيع المعوقين حسب النسب .

الشكل رقم 05:نسب الإعاقات في البلدية 2008



المصدر:مديرية الصحة و السكان بالبيضا+معالجة الطالبة

- يبين هذا الشكل نسب الاعاقات لكل حالة البالغ مجموعها 1962 حالة منها  
456 حركية 519 بصرية 175 سمعية 427 عقلية 115 اعاقة متعددة .

<sup>1</sup>:مديرية الصحة و السكان بالبيضا

## 9. الحالة التعليمية :<sup>1</sup>

إن تاريخ العمران في مدينة البيض يفتخر بما قامت به البلدية منذ الاستقلال في انجاز مشاريع التعليم الابتدائية و التي لم تسجل تأخر في أي مرحلة .

بلغ العدد الاجمالي للمدارس الابتدائية 37 مدرسة فيها 434 حجرة مستعمل منها 361 بها عدد التلاميذ 11409 منها 5346 إناث ، عدد المعلمين 463 معلم .

أما عن التعليم المتوسط فبلغ العدد الإجمالي لمؤسسات المتوسط 16 مؤسسة فيها 251 حجرة مستعمل منها 241 حجرة عدد التلاميذ 10146 منها 3018 إناث أما عدد الأساتذة فبلغ 470 أستاذ .

التعليم الثانوي بلغ عدد المؤسسات 6 بها 136 حجرة مستعمل منها 132 حجرة ،بلغ عدد التلاميذ 4421 منها 2363 إناث أما عدد الأساتذة فبلغ 299 أستاذ .

و الجدول التالي الفئة القابلة للتمدرس و المتمدرسين من 6 إلى 15 سنة حسب الجنس سنة 2008.

- جدول رقم 18: الفئة القابلة للتمدرس و المتمدرسين من 6 إلى 15 سنة

متدرسين	العدد من 6-15	نسبة التمدريس	
8866	9554	92.8	ذكور
8490	9118	93.1	إناث
17356	18672	93.0	مجموع

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ملف إحصاء السكان بالبيض.

نسبة الأمية:

الجدول الآتي يبين نسبة الأمية حسب الجنس سنة 2008 في الفئة 15 سنة فأكثر:

<sup>1</sup>:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية البيض 2008

**جدول رقم 19: يوضح نسبة الأمية حسب الجنس:**

الجنس	نسبة الأمية %
ذكور	20,5
إناث	32,5

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ملف إحصاء السكان بالبيضا.

الملاحظ أن نسبة الأمية مرتفعة في الفئة 15 سنة و أكدت الدراسات أن أغلبية هذه الفئة نازحة من الريف لعدم وجود المؤسسات التعليمية في البوادي.

**المركز الجامعي:**

سنة 2011-2012 ازدادت نسبة الريفيين الوافدين الى المدينة قاصدين المركز الجامعي نور البشير.

**10. الأنشطة الاقتصادية:**

تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر الهامة في دراسة التركيب السكاني فيمكن من خلال هذه الدراسة البسيطة تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بالظروف البيئية الجغرافيا، وكذلك الوقوف على نسبة العمالة وحجمها وأهميتها ومعرفة معدلات التعطل ، وعليه يجب معرفة كيفية توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية إذ أنه من الضروري عند إجراء تخطيط للتنمية أي إقليم واستثماره نتبع القوة العاملة فيه لتحديد نسبة هذه القوى إلى جملة السكان و لمعرفة نسبة الإعالة.

**1- الفلاحة:** تعتبر الفلاحة من الأنشطة الاقتصادية التي اهتم بها الإنسان منذ

العصور القديمة إلا أن في وقتنا الحاضر أصبحت تعاني من مشاكل كثيرة بسبب

اكتساح العمران غير المدروس للأراضي الفلاحية بإضافة إلى التصحر والرعي العشوائي و يمكن تلخيص موضوع الفلاحة في مدينة البيض على النحو التالي:

### أ) الإنتاج النباتي:

تتوفر ولاية البيض على أراضي شاسعة للإنتاج الفلاحي و الجدول التالي يوضح عدد و مساحات الأراضي المسجلة لدى مديرية الفلاحة:

### الجدول رقم 20: الأراضي الفلاحية في ولاية البيض

الصف	العدد	المساحة (هكتار)
مزارع نموذجية	01	9 997
الاستثمارات الزراعية الفردية	130	2 285
الاستثمارات الخاصة	296	1 168
الاستثمارات التشاركية	2 639	13 150
الاستثمارات القروية	4 098	58 580
المجموع	7 502	87 332

المصدر: monographie de la wilaya d'El Bayadh année 2013+معالجة الطالبة

صور رقم 05،06،07: الزراعة في ولاية البيض:

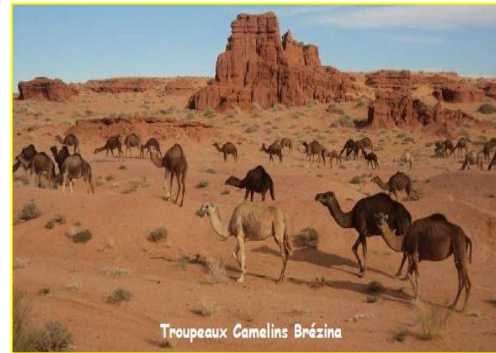


المصدر: monographie de la wilaya d'El Bayadh année 2013

## ب) الإنتاج الحيواني:

تتصدر ولاية البيض قائمة الولايات المنتجة للأغنام بمليون و ثمانمائة ألف (1800000) رأس غنم و بمساحة رعي تقدر بأزيد من خمسة ملايين و ستمائة هكتار (5000600) .

صور رقم 08،09:الرعي في ولاية البيض



المصدر: Monographie de la wilaya d'El Bayadh année 2013

**2-الصناعة:** إن النشاط الصناعي في المدينة يعاني جمودا كبيرا و السكان العاملون في قطاع الصناعة لا يمثلون سوى 2% من مجموع السكان العاملين في الولاية بسبب قلة الاستثمار في الموارد المعدنية التي تنتظر الاستغلال الأمثل لها ، ويعتبر هذا القطاع من أضعف القطاعات حيث لا نجد منشآت صناعية هامة تستقطب اليد العاملة فبالمقارنة بين سنتي 1987 و 1998 نلاحظ سقوط وتقلص اليد العاملة وهذا ناتج عن قلة الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و عن غلق بعض المصانع مثل مصنع الأحذية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>: Monographie de la wilaya d'El Bayadh année 2013

### 3-قطاع الخدمات:

عرف قطاع الخدمات ارتفاعا معتبرا في عدد العاملين فيه و بالنسبة لسكان البيض يعتبر هو المستقطب الأكبر بل و الوحيد لليد العاملة حيث تم تسجيل نسبة 72% من السكان العاملين بالولاية سنة 2008 و لا تزال المنافسات قائمة و أعداد المشتغلين فيه يتزايد يوما بعد يوم.

الجدول الآتي يبين تطور عدد السكان النشطين للبلدية حسب الجنس بين 1977 و 2008:

#### الجدول رقم 21: تطور السكان النشطين حسب الجنس من 1977 الى 2008م.

2008			1998			1987			1977			
مجموع	أناث	ذكور	مجموع	أناث	ذكور	مجموع	أناث	ذكور	مجموع	أناث	ذكور	
91632	45704	45928	64631	32250	32382	43871	21923	21948	38046	19427	18619	مجموع السكان
28061	5378	22683	20062	5039	15023	10543	1601	9842	7078	445	6633	عدد النشطين
45,0	73,1	31,0	31,0	15,6	46,4	24,0	7,3	40,7	19,1	2,3	35,6	نسبة النشاط %

المصدر: د جلجلي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 84

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد السكان النشطين قفز من 7078 عام 1977 الى 28061 عام 2008 مما يبين التوافق الطردي بين ازدياد فرص العمل مع ازدياد حجم السكان فكلاهما يؤثر على الآخر بطريقة مباشرة.

## خلاصة:

من خلال الدراسة السكانية لمدينة البيض يمكن تسجيل عدة نقاط ذات صلة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

رغم الضخ الكبير للأموال من طرف الدولة لتدعيم السياسات الريفية و محاربة الهجرات البدوية المتتالية نحو المدينة إلا أن تلك السياسات باءت بالفشل و تزايد النزوح الريفي عن ذي قبل لعدة عوامل و نأخذ ولاية البيض كمثال إذ أنها تزخر بمؤهلات طبيعية فلاحية و رعوية غاية في الأهمية إلا أنها مهددة بالانقراض لعزوف الفلاح الجزائري عن هذه المهن معتبرا إياها مهينة و شاقة هذا من جهة و من جهة أخرى تعاني المنطقة الحضرية من عجز في جميع المجالات و الذي تولد عن التزايد و التضخم و الضغط السكاني و الطلب المستمر على مختلف الخدمات الناجم عن الهجرات الريفية - الحضرية حيث صاحب هذا الضغط توطن فوضوي للعمران و نقص كبير في الشبكات القاعدية و عجز في توفير مناصب العمل و مقاعد الدراسة و المؤسسات الاستشفائية... الخ

## تحليل استثمارات الاستبيان:

تمهيد:

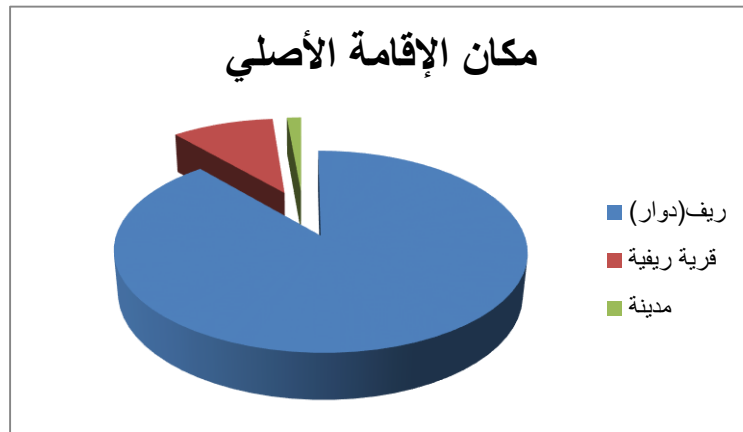
نظرا لأن موضوع الدراسة يتمحور حول إشكالية التيارات الريفية الوافدة نحو المدينة و التي جلتها يتوطن داخل الأحياء الفوضوية و القصديرية تم توجيه 40 استمارة استبيان إلى سكان هذه المناطق، و تم توزيعها في أحياء فوضوية حديثة النشأة على سكان متباينون من ناحية السن و الجنس.

و بعد عمليات المراجعة للاستمارات وهي العملية التي أفادت في تحليل وتفسير مجمل البيانات بعد الانتهاء من جمعها حيث تمت معالجة هذه البيانات بالطريقة العادية ومن خلال جدول البيانات و تمثيلها تم التوصل إلى الكثير من النتائج التي تعتبر مهمة في مسار موضوع البحث.

جدول رقم 1: توزيع أفراد العينة حسب أماكن إقامتهم الأصلي:

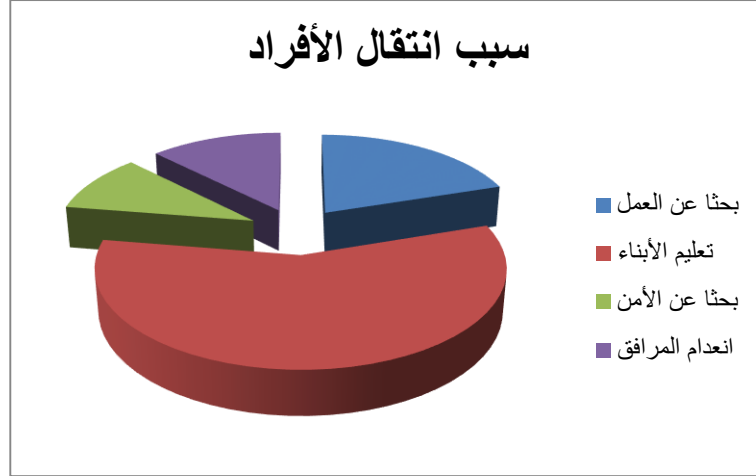
النسبة:	العدد:	مكان الإقامة الأصلي:
90%	36	ريف (دوار)
10%	04	قرية ريفية
/	/	المدينة

من خلال الجدول رقم 01 يتضح لنا أن جزء كبير من العينة أصله من الريف و هذا ما تعبر عنه النسبة 90% من العينة أما باقي العينة و هم الذين يمثلون نسبة 10% فأصلهم من قرى ريفية تابعة لإقليم مدينة البيض مما يؤكد أن معظم النازحين المتوطنين في الأحياء الفوضوية هم نازحون ريفيون.



جدول رقم 02: سبب انتقال الأفراد إلى المدينة:

النسبة:	العدد:	سبب الانتقال:
20%	08	بحثا عن العمل
57,5%	23	تعليم الأبناء
10%	04	بحثا عن الامن
12,5%	05	انعدام المرافق

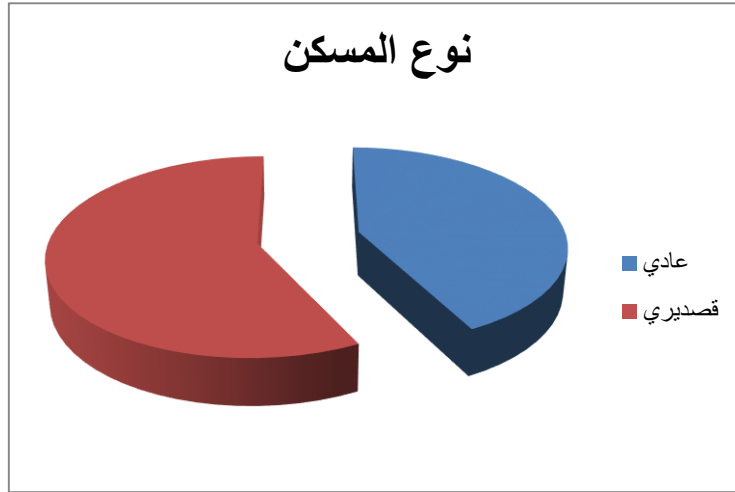


من الجدول 02 يتبين أن نسبة 57% من العينة نزحوا إلى المدينة لأجل التعليم و إكمال الدراسة باعتبار أن المدينة تتوفر على مؤسسات و طواقم تربوية مقارنة بالريف الذي قد يخلو من المؤسسات التعليمية، ثم تليها نسبة 08% من العينة أتوا بحثا عن العمل حيث توجد هناك فرص عمل في قطاع الخدمات و التجارة خاصة للريفيين خريجي الجامعات الذين لن تتيح لهم الفرصة إيجاد منصب شغل في موطنهم الأصلي(الريف).

أفراد العينة الذين هربوا من الريف بحثا عن الخدمات مثلوا نسبة 5% من مجموعها، أما من هاجر بحثا عن الأمن و الاستقرار فكانوا بنسبة 04%.

جدول رقم 03: نوع المسكن الحالي

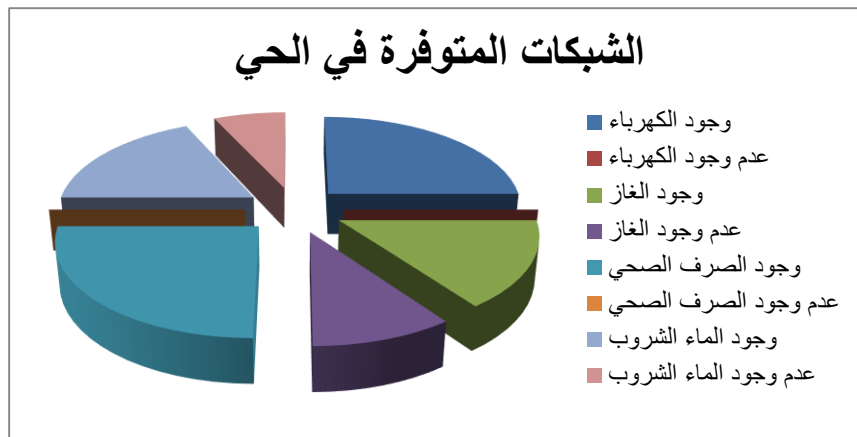
نوع المسكن	العدد	النسبة
قصديري	17	42,5
عادي	23	57,5



أغلبية أفراد العينة يسكنون في بيوت قصديرية و هذا ما تبينه النسبة 57,5 % ما يؤكد ما جاء في الجزء النظري من حيث انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن و ما ينجر عنها من تقادم البناءات الفوضوية وانتشار الأحياء القصديرية.

جدول رقم 04: نوع الشبكات التي يتوفر عليها الحي

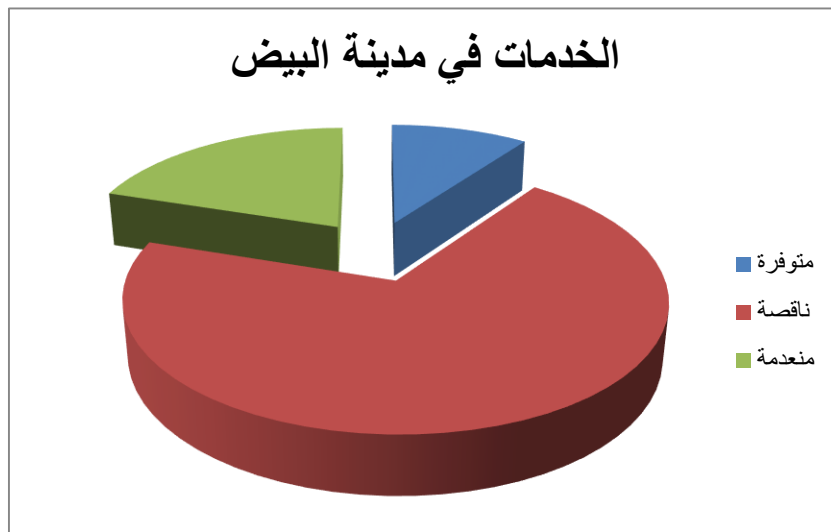
لا		نعم		نوع الشبكة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
/	/	%100	40	الكهرباء
%40	16	%60	24	الغاز
/	/	%100	40	الصرف الصحي
%27,5	11	%72,5	29	الماء الشروب



معظم أفراد العينة يعانون من غياب بعض الشبكات الأساسية كغاز المدينة و الماء الشروب، و هذا ما عبرت عنه النسب 40% و 27,5% على التوالي كما اشتكى أغلبهم من الانسداد المستمر لقنوات الصرف الصحي و انتشار الأوساخ و تلوث المحيط.

جدول رقم 05:الخدمات في مدينة البيض

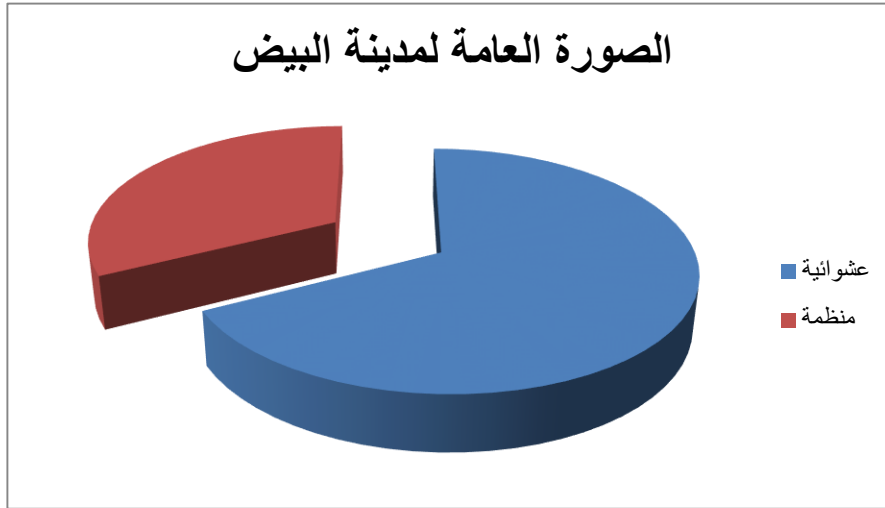
حالة الخدمات	العدد	النسبة
متوفرة	04	10%
ناقصة	28	70%
منعدمة	08	20%



من خلال ما جاء في الاستمارة و عبر عنه الجدول فإن أغلبية أفراد العينة بنسبة 70% يرون أن الخدمات في مدينة البيض ناقصة و 10% منهم يرون أنها متوفرة أما 20% البقية فعبر بعضهم بين قوسين أن الحصول على الخدمات بمختلف أنواعها يتوقف على حجم علاقاتك و عدد معارفك و حتى مدى قدرتك على دفع المال للحصول على الخدمة إذن بالنسبة لهم فالخدمات في مدينة البيض منعدمة.

جدول رقم 06: الصورة العامة لمدينة البيض

صورة المدينة	العدد	النسبة
عشوائية	27	67,5
منظمة	13	32,5

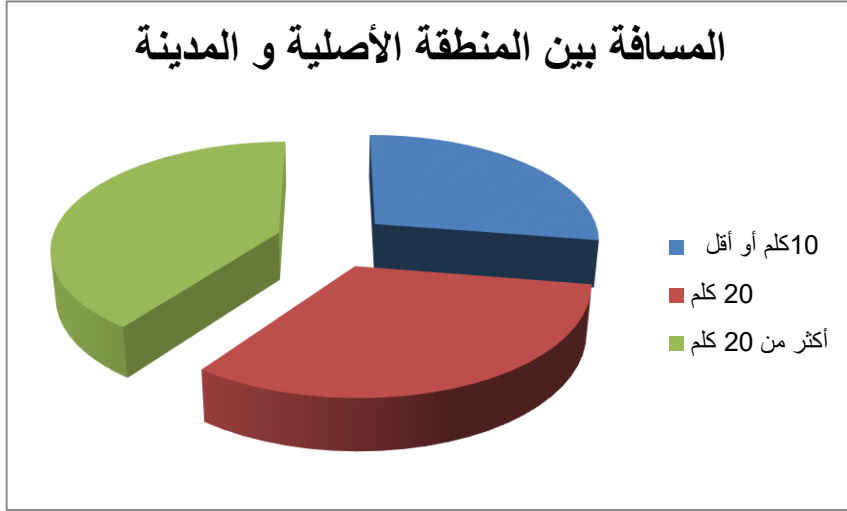


67,5% من مجمل العينة ترى أن المنظر العام لمدينة البيض فوضوي عشوائي و غير مخطط من خلال الانجاز العشوائي للطرق و تموضع السكنات كل حسب رغبته و اختلاف الألوان و تباين الارتفاعات... و 32,5 % منهم يرون أن المدينة منظمة مقارنة بما يحدث في المناطق الريفية.

جدول رقم 07: بعد المنطقة التي قدم منها كل فرد عن المدينة

المسافة	العدد	النسبة
10 كلم أو أقل منها	13	27,5%
20 كلم	11	32,5%
أكثر من 20 كلم	16	40%

### المسافة بين المنطقة الأصلية و المدينة

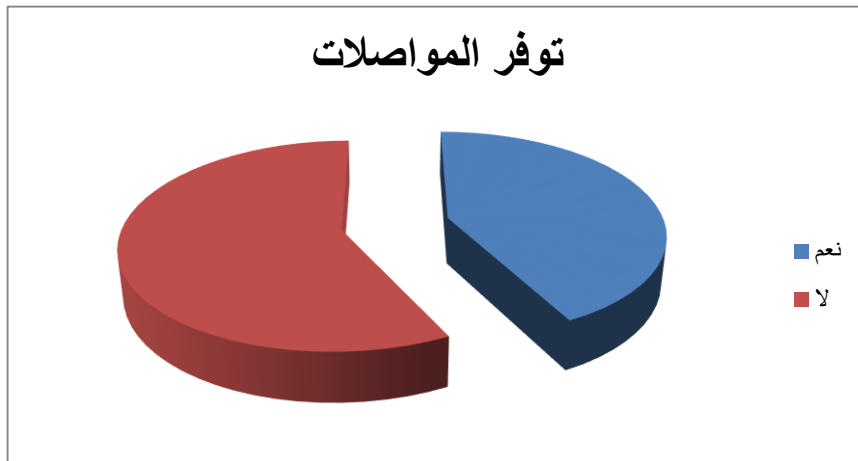


40% من أفراد العينة كانوا يسكنون في مناطق تبعد عن المدينة أكثر من 20 كلم فكان يكلفهم الوصول للمدينة للحصول على إحدى الخدمات وقتا طويلا و مشقة ثم تليها النسبة 32,5% الذين يبعدون حوالي 20 كلم أو ما يقاربها و آخر نسبة من النازحين هم الذين لا يبعدون سوى 10 كلم أو أقل منها خاصة من يملكون مركبات كالشاحنات و غيرها...

جدول رقم 08:مدى توفر المواصلات بين المنطقة الأصلية و المدينة

توفر المواصلات	العدد	النسبة
نعم	17	42,5%
لا	23	57,5%

### توفر المواصلات

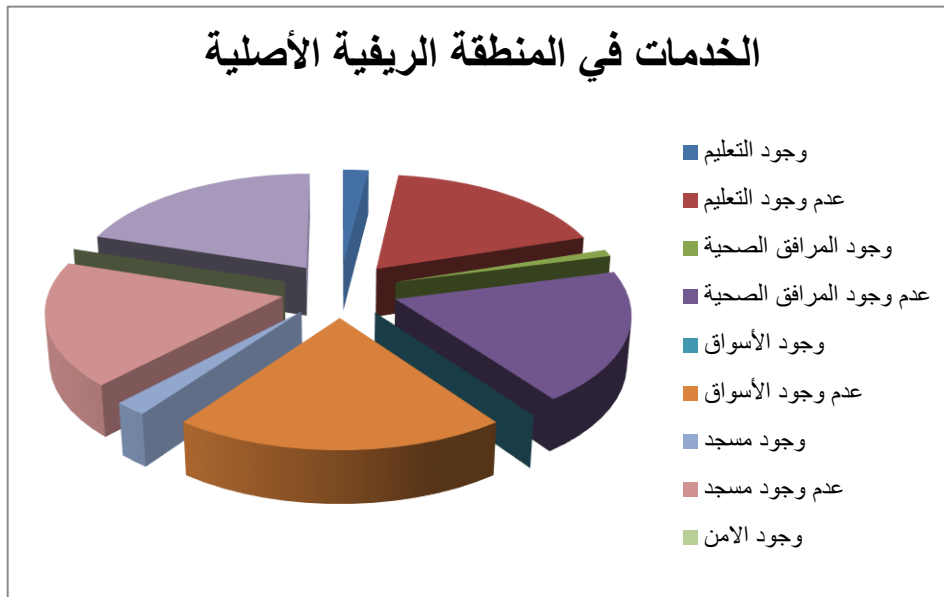


معظم النازحين من أفراد العينة كانوا يعانون من أزمات المواصلات و صعوبة الانتقال و هذا ما عبرت عنه النسبة 57,5% و خلال التحليل لاحظت أن هذه النسبة تقريبا هي نفسها من الأفراد الذين صرحوا أنهم كانوا يبعدون عن المدينة أكثر من 20 كلم أما البقية بنسبة 42,5% فلم يكونوا يعانون من مشكل المواصلات و أيضا هي نفس الاستثمارات التي أصحابها لم يموتوا يبعدون عن المدينة أكثر من 20 كلم بل و أقل.

الجدول رقم 09:الخدمات المتواجدة في المناطق الريفية الأصلية لأفراد العينة

لا		نعم		نوع الخدمات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
90%	36	10%	4	تعليم
95%	38	5%	2	صحة
100%	40	/	/	سوق
90%	33	10%	4	مسجد
100%	40	/	/	أمن

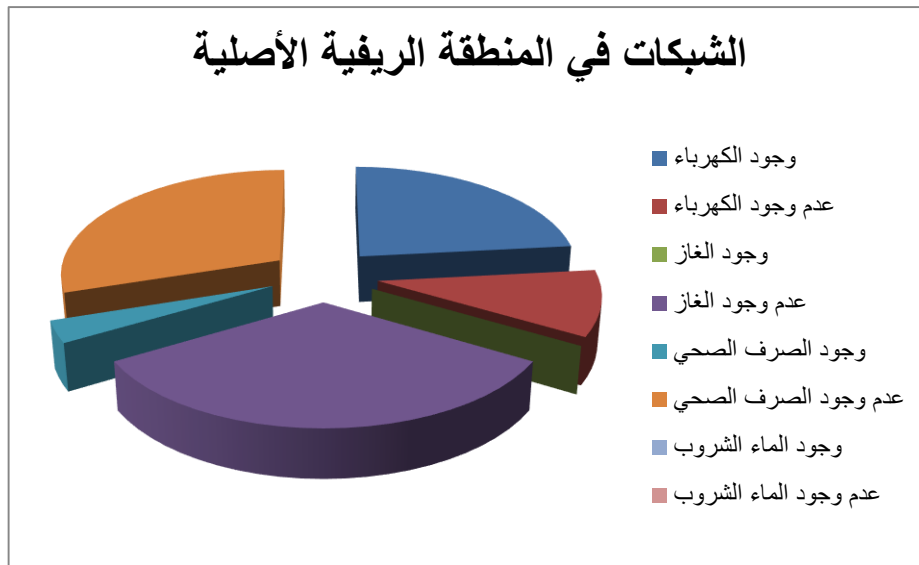
### الخدمات في المنطقة الريفية الأصلية



تعاني المناطق الأصلية لأفراد العينة من الغياب التام لبعض الخدمات كالأسواق و الأمن بنسبة 100% و الغياب الشبه التام لباقي الخدمات كالمرافق التعليمية و الدينية بنسبة 90% و المرافق الصحية بنسبة 95% ما يبزر هجرهم لتلك المناطق الطاردة.

الجدول رقم 10: الشبكات في المنطقة الريفية الأصلية

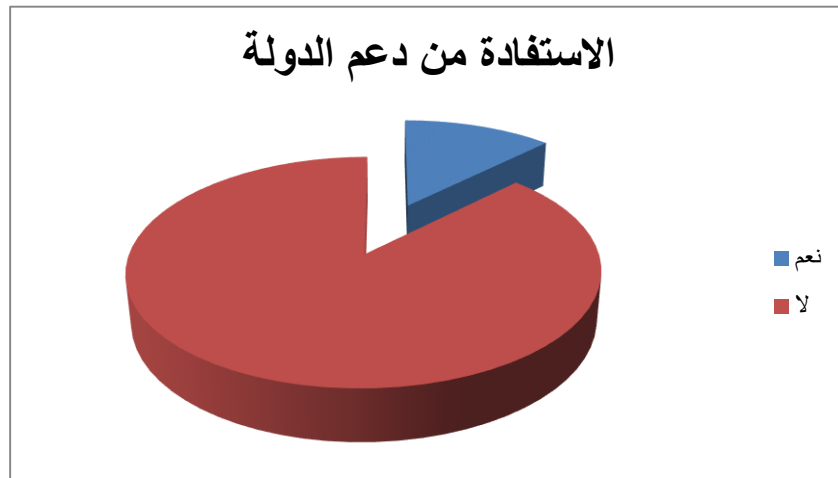
لا		نعم		نوع الشبكة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
30%	12	70%	28	الكهرباء
100%	40	/	/	الغاز
90%	36	10%	4	الصرف الصحي
100%	40	/	/	الماء الشروب



من خلال الجدول الذي يعبر عن ما جاء في استمارات عينة البحث فجميع أفراد العينة كانوا يعيشون في مناطق لا تتوفر على الغاز و لا على الماء الشروب و 70% منهم كانت مساكنهم تتوفر على الكهرباء و 90% منهم كانت تتوفر على الصرف الصحي و وضع بعضهم بين قوسين أن قنوات الصرف الصحي هم من قاموا بإنجازها بمشاركة جميع من يعيش في تلك المنطقة.

الجدول رقم 11:مدى استفادة أفراد العينة من السياسات المتعاقبة لدعم الريفيين

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	05	12,5%
لا	35	87,5%

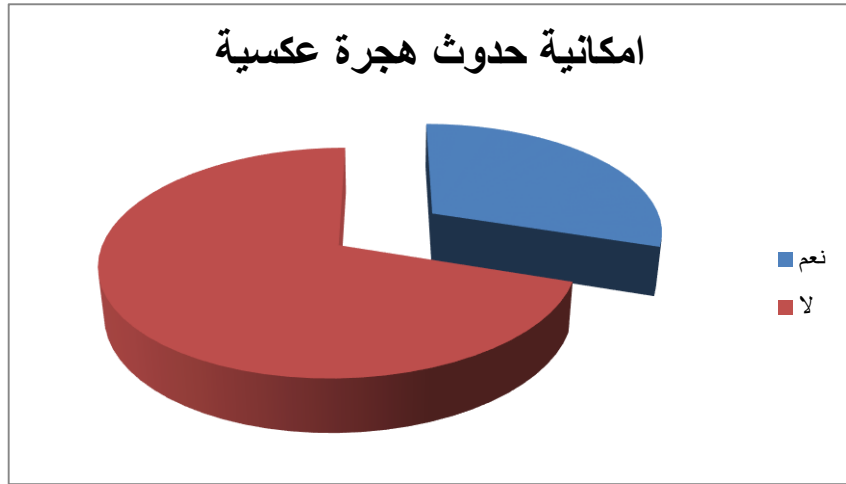


من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الاستفادة من دعم الدولة بالنسبة للنازحين الريفيين قليلة جدا و هذا ما توضحه النسبة 12,5% ،أما باقي أفراد العينة أي الجانب الأكبر 87,5% من العينة لم يستفيدوا من السياسات الوطنية لدعم الريف و الريفيين مما يؤكد أن المشاريع الاغرائية التي تقدمها الدولة للأرياف تقلص من ظاهرة النزوح الريفي و تشجع الفلاح على التمسك بالأرض و الحياة البدوية و البقاء

في المناطق الريفية مما يخفف الضغط على المدن من جهة و يبقي على الثروات الطبيعية النباتية و الحيوانية من جهة أخرى.

الجدول رقم 12:امكانية حدوث هجرة عكسية(من المدينة إلى الريف)

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	12	%30
لا	28	%70



أغلب أفراد العينة (بنسبة %70) يرفضون تماما العودة إلى الريف مهما حدث فيه من تغيير و تطوير و هذا أمر طبيعي بعدما عايشوا الحضر و ألفوه من الصعب عليهم العودة إلى مواطنهم الأصلية لما عاشوه فيها من معاناة و قهر و قالوا بعضهم في عبارات قصيرة أنهم لم يستطيعوا أن ينزحوا و يستقروا في المدينة إلا بشق الأنفس، أما البقية (%30) لا يزال يشدهم الحنين إلى موطنهم الأصلي و ليس عندهم مانع للعودة إلى الريف شريطة أن يكون يتوفر على مستوى معيشي جيد و على شروط الحياة الكريمة من خدمات و شبكات و اهتمام من قبل السلطات.

### خلاصة تحليل الاستمارة:

لكل دراسة علمية مجموعة من النتائج المختلفة التي تمس جميع المجالات تقريبا و رغم توصل الدراسة إلى نتائج مختلفة و متعددة فإن الموضوعية تفرض علينا الالتزام بما حددته أهداف الدراسة و فرضياتها.

بعد قراءة الاستمارات و تحليلها و التعليق عليها، تم الوصول إلى النتائج التالية و المرتبطة بأهداف البحث بداية من الفرض الرئيسي العام الذي ينص على أنه يترتب عن الزيادة السكانية و النمو الديموغرافي العشوائي مشكلات عديدة (مشكل الاكتظاظ، مشكل السكن، نقص الشبكات، نقص الخدمات...) تؤثر سلبا على النمو العمراني و تؤدي الى ظهور الهوامش و الأهداب العمرانية مما يؤدي الى فقدان المدينة لطابعها الحضري.

أما فيما يتعلق بالفروض الفرعية، فالنتائج المتوصل إليها هي:

1. ينص الفرض الفرعي الأول على أنه "يعاني الوسط الحضري من التضخم

السكاني الناتج عن الزيادة الطبيعية و الغير طبيعية (النزوح الريفي)"، وقد

تأكدت صحة هذا الفرض في حدود النتائج التالية:

100% من عينة البحث أصلهم ريفي 90% منهم من مناطق مشتتة (دوار) و

10% منهم من القرى.

2. ينص الفرض الفرعي الثاني على أنه "توفير ظروف معيشية جيدة و مستقطبة

في الأرياف قد يخلق توازنا بينها و بين المدن مما سيخفف الضغط في

المناطق الحضرية"، و قد تحققت صحة الفرض الفرعي الثاني من خلال

النتائج التالية:

57% من العينة نزحوا إلى المدينة لأجل التعليم و إكمال الدراسة ثم تليها النسبة 8 % من العينة أتوا للمدينة بحثا عن العمل ثم 5% هاجروا من أجل الخدمات و في الأخير 4% منهم هاجروا من أجل العامل الأمني.

تعاني المناطق الأصلية لأفراد العينة من الغياب التام لبعض الخدمات كالأسواق و الأمن بنسبة 100 % و الغياب الشبه التام لباقي الخدمات كالمرافق التعليمية و الدينية بنسبة 90% و المرافق الصحية بنسبة 95% ما يبرر هجرهم لتلك المناطق الطاردة.

نسبة الاستفادة من دعم الدولة بالنسبة للنازحين الريفيين من العينة المدروسة قليلة جدا و هذا ما توضحه النسبة 12,5% ، أما باقي أفراد العينة أي الجانب الأكبر 87,5% من العينة لم يستفيدوا من السياسات الوطنية لدعم الريف و الريفيين مما يؤكد أن المشاريع الاغرائية التي تقدمها الدولة للأرياف تقلص من ظاهرة النزوح الريفي و تشجع الفلاح على التمسك بالأرض و الحياة البدوية و البقاء في المناطق الريفية مما يخفف الضغط على المدن من جهة و يبقي على الثروات الطبيعية النباتية و الحيوانية من جهة أخرى.

30% من أفراد عينة البحث لا يزال يشدهم الحنين إلى موطنهم الأصلي و ليس عندهم مانع للعودة إلى الريف شريطة أن يكون يتوفر على مستوى معيشي جيد و على شروط الحياة الكريمة من خدمات و شبكات و اهتمام من قبل السلطات.

## الخاتمة:

تعاني الجزائر اليوم من الكثير من المشاكل العمرانية التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا يهدد أمن البلاد و نموها، خاصة و أن تخطيط المدن هو نتيجة لتركيب عمراني و إبداع معماري يرتكز على خصوصيات معينة بتلك المدينة أو المنطقة وفق انتمائها الحضاري، لكن النمو العشوائي و المفاجئ لسكان المدن الجزائرية حال دون تنظيمها و تخطيطها على المدى القريب و المتوسط و البعيد أما بالنسبة للمناطق الريفية فقد أصبحت مهجورة من قبل سكانها تاركين وراءهم ثروات تكاد لا تتضب سعيا وراء التعليم و مناصب الشغل و الخدمات الصحية و الحياة الكريمة عموما فاصطدموا بالواقع الذي فرض عليهم التوطن داخل أحياء منبوذة تخلو من أبسط شروط الحياة العادية و تزخر بشتى المشاكل العمرانية و الآفات الاجتماعية. و لقد أدركت الدولة الجزائرية أن تنمية الريف تضمن فائدة مزدوجة فمن ناحية يقل عدد النازحين نحو المدن فتستقل هذه الأخيرة من شتى مظاهر الاكتظاظ و قصور الخدمات ، و من ناحية أخرى تتكاثر الثروة الزراعية الوطنية و تنمو باهتمام الفلاحين بالأراضي الفلاحية و الثروات النباتية و الحيوانية، فأصدرت عددا من المشاريع من مشروع التنمية الريفية و التجديد الريفي و الدعم الفلاحي و ترقية المرأة الريفية إلى جانب المشاريع الأخرى كالبناء الريفي... كل هذا من أجل الحد أو التقليل من ظاهرة النزوح الريفي، و هذا يتطلب تطور جدي و تحسن ملموس في وضعية الفلاحين و ساكني الأرياف الذين يعانون تدهورا معروفا في مستوى معيشتهم، حيث أصبح دخلهم النقدي و اندماجهم في الاقتصاد الوطني و مكانتهم الاجتماعية تنقلص شيئا فشيئا و أصبح مستوى استهلاكهم ينخفض بمرور السنين و إزاء هذه الوضعية التي تتسم بالخطورة يتعين على الدولة الجزائرية أن تضع استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة في الريف.

و تعتبر مدينة البيض من المدن التي عرفت تحولات سريعة في مجالها و توسعات أفقية متوالية و زيادة في المباني و الطلب عليها لكن كل ذلك التطور الكمي كانت له آثار سلبية على مرفولوجية المدينة و سعة الخدمات و المرافق العمومية إلى جانب تدهور المحيط الخارجي كانتشار التلوث و تدهور الطرق و ظهور الآفات الاجتماعية كال فقر و السرقة و العنف و الجريمة بأنواعها المختلفة.

## الاقتراحات و التوصيات:

يدور موضوع البحث حول إمكانية الحد من ظاهرة النزوح الريفي و تخفيف الضغط عن المدن من خلال استعراض بعض المعوقات التي تحول دون ذلك ومنها خاصية الجذب التي تتمتع بها المراكز الحضرية، واتساع حركة الاستثمارات بها، مما يجعل المدن مراكز للاستقرار السكاني، و عدم وجود رؤية وطنية شاملة لمعالجة أوضاع الريف، وضعف مستوى المشاركة الشعبية، وسيطرة المفهوم التقليدي القائم على مبدأ الاعتماد على الدولة كمحرك للتنمية الريفية، وضعف الأنظمة في حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني.

في البداية، من خلال ما توصلت إليه الدراسة النظرية و البحث الميداني تم التوصل إلى الاقتراحات التالية:

### 1. في الريف:

- 1) ضرورة إطلاق برامج ريفية وطنية و تشجيع العمل الفلاحي و دعمه بوسائل حديثة.
- 2) التخفيف من حدة النزوح الريفي و ذلك بتنمية الريف و تطوير التجمعات الثانوية .
- 3) ضرورة تزويد المناطق الريفية بالشبكات الأساسية كالغاز، الكهرباء، المياه الصالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي و تعبيد الطرقات و توفير المواصلات و وسائل النقل و غيرها و ذلك بلفت انتباه السلطات المعنية لمعاناة هؤلاء السكان.
- 4) ضرورة توفير المرافق الصحية و التعليمية و الدينية و الأمنية و حتى الترفيهية و الأسواق...
- 5) رفع المستوى المعيشي للفلاح الجزائري و رفع قيمته المعنوية لدى الرأي العام و إظهار مدى اهتمام السلطات العمومية به و نشر الوعي عبر مختلف وسائل الإعلام و الإشارة إلى أهمية الثروات الطبيعية النباتية و الحيوانية.

## 6) المشاركة الشعبية في المجتمع الريفي

و هي تلك العملية التي يساهم من خلالها سكان الريف في صنع القرارات الخاصة بالمجتمع المحلي مما يساعد أكثر على لمس الواقع الفعلي فهم الأدرى باحتياجاتهم ،وذلك من خلال العمل معاً في البرامج التنموية التي تستهدف سد احتياجاتهم، وحل مشاكلهم والمشاركة هنا لا تعني فقط المشاركة السياسية وحسب بل المشاركة في كافة مجالات الحياة، ومشاركة كافة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، أفراداً وجماعات ومواطنين ومؤسسات.<sup>1</sup>

### II. في المدينة:

- 1) تشديد الرقابة العمرانية على المناطق الحضرية في كافة التراب الوطني.
- 2) ضرورة التحكم في نمو المدينة من خلال توجيه هذا النمو إلى ما يحقق حاجات السكان المتنامية.
- 3) زيادة عدد مختلف التجهيزات و قدرتها الاستيعابية.
- 4) ضرورة القضاء على البناءات الفوضوية و ذلك بهدمها و إخضاعها لعمليات التخطيط من طرف الجهات المختصة.
- 5) سن قوانين صارمة و رادعة فيما يخص البناءات الفوضوية و الأحياء القصديرية و تشويه و تغيير واجهات العمارات.
- 6) يمكن للحكومات المحلية في البلدان النامية أن تعالج أوجه نقص المساكن من خلال اتخاذ مبادرات للبناء ترمي إلى إنشاء مساكن مستدامة وبأسعار معقولة ، و عن طريق تحسين المستوطنات غير النظامية . ويمكن أيضاً للمناطق شبه الحضرية أن تستفيد من برامج الإدماج الاجتماعي التي تحسّن المستوطنات غير النظامية القائمة وتمنع إقامة مستوطنات جديدة

<sup>1</sup>: الدكتور دوخي عبد الرحيم الحنيطي أستاذ الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية ، التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة الطرق والمقابلات والأدوات، جامعة مؤتة-الأردن 2012

من خلال التخطيط المكاني المناسب . ويمكن إدراج هذه المناطق في  
شبكة النقل الحضرية كذلك.

كل هذه النظريات و غيرها لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم التنسيق مع الجهات الحاكمة  
و تنبيههم إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية لتفعيل التنمية الريفية لمواجهة ظاهرة الفقر  
و إعادة التوازن السكاني و الحد من زحف المدينة على حساب الأراضي الزراعية و  
نزوح الريفيين نحو المدينة.